سناريوهات

سوريا

كانون الثاني - حزيران 2015

مشروع تحليل الإحتياجات الإستراتيجي (SNAP)

كانون أول **2014**

هذه هي المجموعة الرابعة من السيناريوهات التي ينشرها مشروع SNAP منذ أوائل عام 2013. تعد هذه السيناريوهات وصفاً للأوضاع التي قد تحدث، كما أنها مجموعة من الافتراضات القائمة على أسس و معلومات عن التطورات التي قد تتطلب استجابة إنسانية لدعم التخطيط الاستراتيجي وخلق الوعي و الإنذار المبكر و تعزيز التحضيرات للأطراف المستجيبة للأزمة السورية. لمزيد من المعلومات عن منهجية تطوير السيناريو يرجى الاطلاع على الملخص الفني لـ ACAPS المعنون بـ "تطور السيناريو Scenario Development" . تم تطوير هذه السيناريوهات من قبل فريق عمل SNAP و من خلال معلومات تم الحصول عليها من أربع منظمات دولية. تشكر SNAP الوكالات المساهمة و ترحب بكل المعلومات التي يمكن أن تغني هذا التقرير.

مقدمة

نظرة عامة

أ
سناريوهات رئيسية

سناريو 1:
الخط الرئيسي: استمرار الصراع والتدهور المستمر للوضع الإنساني

سناريو 2:
إنشاء تحالف بين تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة في شمال سوريا

سناريو 3:
شرق مدينة حلب يقع تحت الحصار

ب
سناريوهات أخرى

سناريو 4:
انهيار خدمات الحكومة السورية و دعمها

سناريو 5:
تراجع ملحوظ بموارد دخل تنظيم الدولة الإسلامية

سناريو 6:
الأطراف الفاعلة الدولية و الإقليمية تنشئ منطقة عازلة

سناريو 7:
الأخذ بمقترح «تجميد النزاع في حلب»

سناريو 8:
عودة جماعية للاجئين من لبنان إلى سوريا

سناريو 9:
تصعيد كبير للتوترات السياسية و الاجتماعية في تركيا

مقدمة

مرت قرابة أربعة أعوام على الصراع, استمرت فيها الأزمة الإنسانية في سوريا بالتداعي و أصبحت أكثر تعقيداً. سوريا اليوم فيها أكبر نسبة نازحين في العالم بوجود أكثر من ١٢ مليون محتاج داخل سوريا و حوالي ١١ مليون – أي نصف التعداد السكاني تقريباً– أجبروا على الرحيل, من بينهم **3.3** مليون يسعون للجوء في الدول الأخرى (*OCHA 12/2014, ECHO 11/12/2014*) . عدم إحراز التقدم في التوصل لحل سياسي سمح للأزمة بالتوسع و أدى إلى أزمة إنسانية حادة في العراق, كما خلق احتمال عدم استقرار الدول الأخرى في المنطقة.

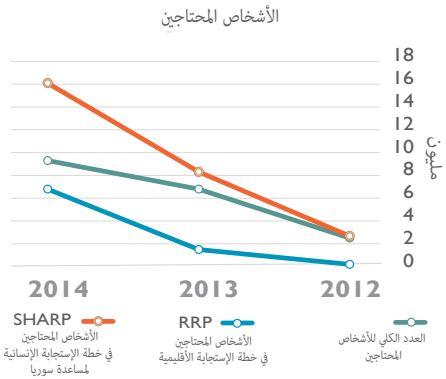

تسلط هذه السيناريوهات الضوء على العديد من القضايا الإنسانية, من ضمنها احتمال وجود حوالي أربعة ملايين محتاج جديد و حدوث نزوح جماعي لحوالي مليون شخص خلال النصف الأول من عام **2015**. تبيّن التطورات المحتملة الحاجة للتحضير القوي و لمقدرات استجابة كبيرة لتخفيف وطأة العواقب الإنسانية على المدنيين. تقودنا أغلب السيناريوهات إلى تضاؤل قدرة وصول الجهات الإنسانية إلى داخل سوريا, و من هنا تنبثق ضرورة التنسيق الفعّال و تطوير مبادئ عمل مشتركة للتفاوض مع الأطراف المستفيدة و توسيع منفذ كل الوكالات العاملة في سوريا.

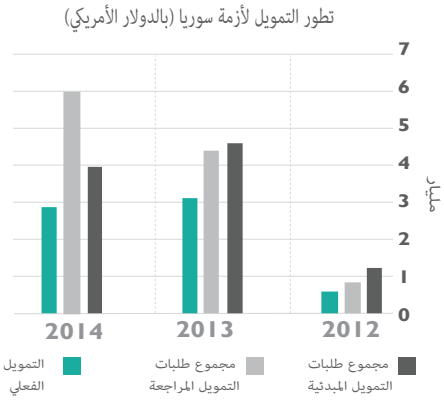

ستزداد الأزمة الإنسانية في سوريا سوءاً لتصل إلى مستويات غير مسبوقة, كما من المتوقع هبوط مستويات التمويل. تبرز الحاجة للمزيد من المساعدة الموجهة لدعم الفئات الأكثر حاجة في سوريا. من المهم وضع إطار واضح " للفئات الأكثر حاجة" و ذلك لتوجيه المساعدات في سوريا, كما يجب دعم التطوير الشفاف لمثل هذه الأطر في الدول التي تستضيف اللاجئين في المنطقة.

تنطوي هذه الوثيقة على جزئين: الجزء (أ) مخصّص لأكثر ثلاث سيناريوهات محتملة, بينما يتضمن الجزء (ب) ستة سيناريوهات احتمال حدوثها أقل لكنها تتطلب خطة طوارئ للمنظمات المستجيبة للأزمة السورية.

الجزء أ – سناريوهات رئيسية
نظرة عامة

مستوى الأرجحية

مستوى التأثير

سيناريو 1 — الخط الرئيسي: استمرار الصراع والتدهور المستمر للوضع الإنساني

من المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل: غير مطابق

يدعو إلى التدخل كأولوية: مناصرة مدعومة لتوسيع حيز العمل الإنساني, تطوير مفهوم "الفئات الأكثر حاجة" لتوجيه المساعدات, تحليل منتظم للثغرات, المعالجة المستمرة للمياه و توفيرها, تعزيز رصد الأمراض و نظم المراقبة.

سيناريو 2 — إنشاء تحالف بين تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة في شمال سوريا

من المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل: استهداف جبهة النصرة من قبل التحالف الدولي, و ضغط غربي على جماعات المعارضة لاستهداف الدولة الإسلامية , استراتيجية جبهة النصرة لتجنب التمزق الداخلي

يدعو إلى التدخل كأولوية: مفاوضات و مناصرة لتحسين حيز العمل الإنساني (متضمناً ذلك توضيح تحفظات الداعمين على تقديم المساعدات في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية), تدخل أقل, تسهيلات حدودية و ذلك لتيسير تأمين المساعدات الإنسانية.

سيناريو 3 — شرق مدينة حلب يقع تحت الحصار

من المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل: الحكومة السورية تقطع خطوط الإمداد الشمالية للمعارضة و تطوق شرق مدينة حلب من الغرب.

يدعو إلى التدخل كأولوية: بسبب صعوبة الوصول, قد تلبي المساعدات المالية الحاجات على المدى القصير, تنفيذ آلية مراقبة و مصداقية فيما يخص استخدام تكتيكات الحصار على المدنيين و استخدام الأسلحة العشوائية.

الجزء ب – سيناريوهات أخرى

نظرة عامة

سيناريو 4 انهيار خدمات الحكومة السورية و دعمها

من غير المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل

تؤدي الأزمات الاقتصادية الخاصة بروسيا و/أو إيران إلى انقطاع كبير للدعم عن الحكومة السورية, ستوجه الحكومة السورية مواردها المحدودة لعملياتها العسكرية كأولوية على حساب الخدمات الرئيسية.

يدعو إلى التدخل كأولوية

مناصرة توسيع حيز العمل الإنساني, خدمات الصحة, و خصوصاً اللقاحات, الرعاية الصحية للأمهات, الرعاية لحالات الطوارئ و الصدمات, و الأمراض المزمنة, المساعدة بالمسكن و موضوع الحماية للنازحين و العائلات المضيفة.

سيناريو 5 تراجع ملحوظ بموارد دخل تنظيم الدولة الإسلامية

من غير المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني معتدل*

محتمل

الضربات الجوية و العقوبات الدولية تؤدي إلى خسائر كبيرة في مصادر تمويل تنظيم الدولة, توقف الدولة الإسلامية دعمها لنشاطات تأمين الخدمات و ذلك للمحافظة على وجودها العسكري.

يدعو إلى التدخل كأولوية

المساعدة بالمياه و الصرف الصحي و العناية بالصحة و المساعدات الغذائية: تطوير إطار عمل إنساني مشترك لتسليم المساعدات.

سيناريو 6 الأطراف الفاعلة الدولية و الإقليمية تنشئ منطقة عازلة

من غير المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل

مكاسب كبيرة لتنظيم الدولة الإسلامية أمام قوات المعارضة المدعومة من الغرب, نزوح جماعي باتجاه المناطق الحدودية.

يدعو إلى التدخل كأولوية

المساعدات بالمياه و الصرف الصحي و العناية بالصحة و قضايا الحماية و بالغذاء و إدارة المخيمات/ المسكن, المنفذ الإنساني للمنطقة العازلة.

سيناريو 7 الأخذ بمقترح «تجميد النزاع في حلب»

من غير المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني طفيف*

محتمل

توقف طويل, الرغبة بتجنب مكاسب تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة, ضغط خارجي (ضغط المدنيين على المعارضة أو ضغط عسكري طارئ في مكان ما للحكومة السورية) على أحد الطرفين أو كليهما للتفاوض.

يدعو إلى التدخل كأولوية

استعادة الخدمات الرئيسية, خصوصاً المياه و الكهرباء, و الأسواق المحلية.

سيناريو 8 عودة جماعية للاجئين من لبنان إلى سوريا

من غير المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل

تنامي التوتر السياسي و الطائفي في لبنان, هجمات أخرى لجماعات المعارضة السورية داخل المناطق الحدودية اللبنانية, انهيار الاقتصاد اللبناني.

يدعو إلى التدخل كأولوية

مراقبة قضايا الحماية للعائدين لضمان احترام حقوقهم و حصولهم على الخدمات, مساعدات على صعيد المسكن و إدارة المخيمات.

سيناريو 9 تصعيد كبير للتوترات السياسية و الاجتماعية في تركيا

من المرجح حدوثه خلال الأشهر الستة القادمة

تأثير إنساني هام*

محتمل

أزمة حقيقية, كتدفق اللاجئين أو امتداد الأزمة, مما يؤدي إلى توترات اجتماعية و سياسية متصاعدة في تركيا.

يدعو إلى التدخل كأولوية

ضمان الحصول على الحماية و فرص المعيشة و الرعاية الصحية و المساعدات السكنية, خصوصاً للاجئين خارج المخيمات, تقديم المساعدات بالمياه و الصرف الصحي و العناية بالصحة في المخيمات, برامج تماسك اجتماعي.

* التأثير الإنساني هو مقياس عن كيفية تدهور الوضع الإنساني بسبب السيناريوهات المفترضة.

الجزء أ – سناريوهات رئيسية

سناريو 1 الخط الرئيسي: استمرار الصراع والتدهور المستمر للوضع الإنساني

المناطق الجغرافية الساخنة: حلب, الرقة, دمشق, درعا, دير الزور, ريف حمص, حماه, ريف دمشق, و القنيطرة.

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين: حتى **4,000,000** شخص

ملخص: الجهود الدولية و الوطنية المستمرة لتغيير الوضع في سوريا غير قادرة على تغيير مسار الصراع الحالي. هجمات جماعات المعارضة في جنوب البلاد تتواصل من دون تغير ملحوظ في مناطق السيطرة. تستمر قوات الحكومة السورية بتحقيق المكاسب حول مدينة حلب و تطويق الأحياء الشرقية التي تسيطر عليها المعارضة. ما تزال الدولة الإسلامية تسيطر على مناطق شاسعة من البلد و تفتح جبهات جديدة في ريف حمص و حماه. يستمر الوضع الإنساني بالتصاعد و الأغلبية الساحقة من السكان بحاجة لمساعدات تبقيهم على قيد الحياة. برغم الجهود المحدودة للجماعات المسلحة للسيطرة على البنى التحتية الرئيسية, أصبح التعطل المنتظم للبنى التحتية للمياه و الكهرباء أكثر ظهوراً. الجريمة واسعة الانتشار, و إن كانت مخفية أكثر في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. المدنيون المقيمون في مناطق سيطرة الحكومة السورية قادرون على الحصول على بعض الخدمات الرئيسية, لكنهم يتأثرون و بشكل متزايد بارتفاع الأسعار, و خصوصاً القمح و الوقود, و بالفساد المستشري و الابتزاز. في ظل غياب آليات المحاسبة, تتزايد انتهاكات حقوق الإنسان, المرتكبة من قبل جميع الأطراف المتنازعة لأغراض اقتصادية و عسكرية و إيديولوجية, و ذلك إلى مستويات غير مسبوقة. الاحتياجات ذات الأولوية تتضمن المياه و الصرف الصحي و العناية بالصحة و الرعاية الصحية و قضايا الحماية و الحصول على الغذاء.

إفتراضات رئيسية

- ستسمر كل أطراف النزاع بتلقي التمويل و الدعم اللوجستي و المعلومات الاستخباراتية و السلاح من أطراف حليفة سواء دول أو غيرها, كما لن تتغير مستويات الدعم الخارجي بشكل كبير. ستزداد أعداد المدنيين المنضمين للجماعات المسلّحة الممولة و ذلك بحثاً عن الحماية و الرزق, مما يمكن جماعات المعارضة الرئيسية من متابعة هجماتها. ستنجح جزئياً الجهود الدولية الرامية لإضعاف قدرة الدولة الإسلامية و لن تؤثر بشكل كبير على قدرة الدولة الإسلامية العسكرية.
- يستمر القتال المكثف في جنوب سوريا, حيث توحّد جماعات المعارضة المسلحة بشكل مستمر جهودها للسيطرة على مناطق سيطرة الحكومة السورية. ازدياد القدرات الناتج عن ذلك يقوّي من هجمات المعارضة داخل محافظتي درعا و القنيطرة, برغم التنامي المستمر لعدم الثقة. برغم ذلك أي سيطرة طويلة الأمد على المناطق الاستراتيجية يتم التصدي لها من قبل قوات الحكومة السورية. المستويات الكبيرة للنزاع و غياب الاستقرار الناتج عن ذلك يؤدي إلى موجات نزوح مستمرة و يمنع التأمين المستدام للخدمات.
- تستمر الحكومة السورية بتطويق مناطق سيطرة المعارضة شرق مدينة حلب و في النهاية تفرض حصاراً على السكان المقيمين هناك و المقدّر عددهم بـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. الأحياء المحاصرة عرضة للهجمات الجوية المستمرة مؤديةً إلى أعداد كبيرة من الضحايا. و برغم محدودية الحركة الكبيرة, فإن عدداً من السكان تمكنوا من الهرب إلى الجزء الغربي من المدينة الخاضع لسيطرة النظام و أيضاً إلى معبر باب الهوى الحدودي محاولة منهم العبور إلى تركيا.
- في ريف حلب الشمالي, تستمر الأحداث المتعلقة بالنزاع على نطاق ضيق, حيث تتزايد قوة جبهة النصرة (فيما يتعلق بالمكاسب على الأرض و الحكم) على حساب مقاتلي الجيش السوري الحر. بينما تكون محاولات جبهة النصرة لأخذ بلدتي نبل و الزهراء الخاضعتين لسيطرة الحكومة السورية غير ناجحة, يسبب القتال المتزايد نزوح بعض السكان المقيمين في المنطقة, برغم أن النزوح على نطاق واسع غير وارد بسبب ظروف الحصار. يصل الصراع في عين العرب/ كوباني إلى طريق مسدود و لفترة طويلة, حيث لا يحقق أي طرف من الأطراف تقدماً ملحوظاً على الآخر.
- تستمر الدولة الإسلامية بتحقيق المكاسب التدريجية و فتح جبهات جديدة في أجزاء الريف الشرقي من حمص و حماه, بينما تستمرعملياتها العسكرية في دير الزور. و من خلال الهجمات في حماه, تفرض الحكومة السورية بنجاح سيطرة طويلة الأمد على بلدة مورك الاستراتيجية و المناطق المحيطة.
- يستمر ضرب الرقة بهجمات التحالف الموجّهة و القصف الجوي العشوائي لقوات الحكومة السورية. يصوّر تنظيم الدولة الإسلامية بنجاح الدمار الحاصل و ضعف تأمين الخدمات و سقوط الضحايا على أنه اعتداء على الإسلام, مانعاً بذلك الانتفاض الشعبي ضد سيطرته.
- بينما تستمر الهدن المحلية و اتفاقات السلام بتأمين إغاثة مؤقتة للسكان المعنيين (بشكل رئيسي في دمشق و ريف دمشق) فإن الضغط الحالي لإجراء مفاوضات مقترح "تجميد حلب" غير مثمر (انظر سيناريو "الأخذ بمقترح تجميد النزاع في حلب"). تستمر العمليات عبر الحدود, الموضحة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢١٣٩ و ٢١٦٥, لكن القيود السياسية و البيروقراطية و اللوجستية و الأمنية المستمرة تمنع الزيادة المطلوبة في العمليات الإغاثية الرسمية و غير الرسمية عبر الحدود. المنفذ الإنساني من دمشق يبقى بنفس مستويات الصعوبة الشديدة. التغير الرئيسي في المنفذ الإنساني يظهر في حماه, حيث تضعف مكاسب الحكومة السورية على الأرض من وصول الجهات الإنسانية العاملة خارج الإطار المصادق عليه من قبل الحكومة السورية, و بالتالي تصبح غير قادرة على الإطلاق على تأمين المساعدات.

الأثر المتوقع

- **وطنياً:** بحلول منتصف عام 2015, سيكون تقريباً كل السكان المتبقين في سوريا بحاجة للدعم, و ستكون أغلبية السكان بحاجة لمساعدات تبقيهم على قيد الحياة. تزداد نسبة السكان المعتمدين على المساعدات الإنسانية لوحدها. يتركز السكان الأكثر تضرراً في المناطق المحاصرة, و المناطق الريفية غير المخدّمة, و المناطق المتنازع عليها بشدة, و المناطق التي تستضيف أعداد كبيرة من النازحين.
- الانتهاكات المتعلقة بالحماية تبقى في صدارة الأزمة الإنسانية. في ظل انتشارعدم المسائلة و العقوبة, تستمر الأطراف بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض اقتصادية أو إيديولوجية. لهذه الانتهاكات إما غرض عسكري, بوجود الاحتجاز التعسفي أو الخطف للمعارضين السياسيين, أو هي نتيجة للفراغ الأمني, المؤدي إلى المزيد من الفساد و الظلم. تتوسع كل الجماعات المسلحة بسبب التجنيد الطوعي و القسري مما يجعل تنقل الرجال و الذكور بعمر المراهقة صعباً للغاية. تزداد صعوبة الحركة بوجود قيود مستمرة على الحدود تفرضها البلدان المجاورة.

- برغم الانخفاض العالمي الحالي بأسعار البترول, يشهد المستهلكون السوريون ارتفاعاً بأسعار البترول و الوقود, و ذلك بسبب ازدياد الطلب من جهة خلال الشتاء و إيقاف الحكومة السورية للدعم و الدمار الذي حل في قطاع إنتاج البترول و التجارة بعد الضربات الجوية لقوى التحالف. إضافةً لذلك, انخفض الإنتاج أكثر بسبب الاستخدام غير المناسب للبنى التحتية للبترول في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية, بشكل ملحوظ في دير الزور. أما فرص إصلاح آبار النفط و المصافي المتضررة فتبقى محدودة. باقتراب دفء شهر آذار, تنخفض الأسعار تدريجياً.

- بسبب الاحتكار المتزايد للسلع الرئيسية و الخدمات, تكون فرصة المعيشة بمستوى مناسب حكراً على من يصل إلى الموارد و لديه صلات, مما يؤدي إلى ازدياد فقر من تبقى من السكان. المستويات العالية لعدم المساواة, الموجودة مسبقاً في البنية قبل بداية الأزمة, وصلت إلى حدود غير مسبوقة.

- المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية: ما يزال بإمكان المدنيين المتواجدين في مناطق سيطرة الحكومة السورية الحصول على الخدمات الرئيسية بشكل جيد نسبياً. لكن الانخفاض المتدرج للمعونات الحكومية و لدعم السوق, الناتج عن ازدياد انخفاض ميزانية الحكومة السورية, يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود و الخبز.

- يؤدي الاقتصاد المحلي القائم على التعهدات, و غياب القانون و النظام إلى تفاقم الفساد و الجريمة. برغم السيطرة الكاملة للحكومة السورية على حلفائها المسلحين و نظامها البيروقراطي, يتّسم الأداء اليومي للجماعات شبه العسكرية و الكيانات الموالية للحكومة بالابتزاز و فرض ضرائب غير رسمية.

- **المناطق خارج سيطرة الحكومة السورية**: يتم تقديم الخدمات في حالات خاصة و هو يعتمد على مقدرة و مدى رضا الجماعة المسلحة المسيطرة في المنطقة لتقديم الخدمات أو السماح بالمساعدات المقدمة من قبل الوكالات الإنسانية. لا يتم تنفيذ مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق المطلوبة لإصلاح و صيانة و توسيع شبكات المياه و الكهرباء. و بالنتيجة, يستمر تدهور عملية تأمين المياه و الكهرباء من خلال الشبكات العامة.

- المدنيون المقيمون في المناطق الريفية يواجهون صعوبات أكثر في الوصول إلى الخدمات الرئيسية مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية. كما يصعب الوصول إلى المناطق الحضرية, حيث تتواجد الخدمات عادةً, بسبب انعدام الأمن و تكاليف المواصلات العالية. و هي مشكلة حقيقية في ريف محافظات الحسكة و حلب و دير الزور و الرقة و القنيطرة.

- فرص كسب الرزق خارج اقتصاد الحرب ضئيلة, حيث أن معظم التجارة المتبقية و الإنتاج على صلة وثيقة بالجماعات المسلحة و النشاطات غيرالمشروعة. و للتأقلم مع تدهور الأوضاع, يزداد انضمام المدنيين للجماعات المسلحة للحصول على الحماية, و بالأخص إلى صفوف الجماعات جيدة التمويل مثل تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة, بحثاً عن مورد للدخل. ينخفض الانتاج الزراعي أكثر, و هو مصدر دخل هام لأغلب المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية. سيظهر تأثير ذلك بوضوح خلال موسم حصاد محصول القمح في أيار و حزيران.

- حتى الآن, تم احتواء الانتشار الكبير لبعض الأمراض المعدية (*2014/10/30 MSNA*, *UNDP 2011*). لكن شهدت مجموعة من المناطق, التي تقل فيها حملات التلقيح و التي يكون أيضاً من الصعب الحصول فيها على خدمات الرعاية الصحية, الانتشار المحلي لأمراض الحصبة و التيفوئيد و التهاب الكبد أ.

- **المناطق المحاصرة**: المناطق المحاصرة من دمشق و ريف دمشق و حمص تبقى معزولة مع احتمال حدوث هدنة في حي الوعر (في حمص), بعد حوالي عام من المفاوضات. يزداد حصار الحكومة السورية لمدينة حلب الشرقية و بالتالي يقل نقل السلع و المواد الإغاثية. في الحالات النادرة, التي يسمح فيها بدخول قوافل المساعدات, تمنع الوكالات الإغاثية من توزيع الدواء أو اللوازم الطبية أو مواد معالجة المياه. يتأثر السكان المتبقون في مدينة حلب الشرقية, و المقدّر عددهم بـ 300,000 نسمة, بالارتفاع الملحوظ للأسعار و شح السلع الرئيسية و انهيار البنية التحتية الصحية مما يؤدي إلى تفاقم الوضع المهدد للحياة في كل المناطق المعنية. الاتحاد المتزايد لجماعات المعارضة تحت مظلة الجبهة الإسلامية يسهّل تنسيق الدعم داخل هذه المناطق.

- في كل المناطق المحاصرة, يؤدي نقص الطعام و غذاء الأطفال حديثي الولادة إلى سوء تغذية (هزال) لدى الأطفال دون سن الخامسة. توجد حالات وفاة عرضية ناتجة عن المجاعة في المناطق المحاصرة منذ أكثر من ستة أشهر.

- تستمر الهجمات الجوية على البنية التحتية المدنية حيث تؤدي الأسلحة العشوائية مثل البراميل المتفجرة إلى أعداد كبيرة من الضحايا. بسبب نقص اللوازم الطبية يضعف للغاية عمل المشافي و الخدمات الصحية في مدينة حلب الشرقية, مما يسبب ارتفاعاً في نسبة الوفيات بسبب الإصابات المتعلقة بالصراع و الأمراض غير المعدية مثل ارتفاع ضغط الدم و السكري.

- يزداد تلوث المياه, و الذي يعد مسبقاً أحد مصادر القلق الرئيسية في المناطق المحاصرة. كما يزداد تلوث مصادر مياه الشرب بسبب الصرف الصحي و النفايات مما يسبب انتشار محلي للأمراض (*2014/11/12 UNICEF*, *2014/10/30 MSNA*).

- المناطق الكردية: برغم استمرار الاشتباكات بين تنظيم الدولة الإسلامية و الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD , فإن المناطق البعيدة عن خطوط الجبهة الأمامية, و خصوصاً في الحسكة, تبقى مستقرة نسبياً. تستفيد الجماعات الكردية من هذا الاستقرار و تقوم بتحسين الخدمات فيتم الحصول على خدمات الصحة و التعليم بشكل أفضل. يبقى الهم الرئيسي هو الحصول على المياه و التي, بسبب شح الوقود و دمار البنية التحتية و قلتها حتى قبل الصراع, تبقى غير منتظمة.

المنفذ الإنساني

- **قرارات الأمم المتحدة و التنسيق**: لا يوجد تغيرات واضحة في مستويات المنفذ الإنساني. يتم تمديد قرارات مجلس الأمن رقم ٢١٣٩ و ٢١٦٥, مما يسمح بالتسليم غير المنتظم للمساعدات عبر الحدود. لكن لا يتم وضع آليات تفعيل إضافية لمنع خرق بنود القرارات.

- في ظل غياب الاتفاق, بما فيه موافقة الحكومة السورية, على قيادة و إدارة بنى التنسيق الإنساني الموضوعة في دمشق (بدلاً من على المستوى الإقليمي, في عمان) سيستمر تنسيق مناطق الاستجابة الإنسانية بواسطة قطاعات بدلاً من النظام الكلي. بسبب الغياب المستمر للوضوح, ستستمر العوائق في وجه عمليات التنسيق و خطط الاستجابة بسبب السياسات و غياب الموثوقية. عدم الوضوح حول قيادة القطاع قد تؤدي إلى قضايا تنسيق و مساءلة عميقة, و إلى تنامي الثغرات و التداخلات بين جهود الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية, و بين المكاتب العاملة عبر الحدود و تلك التي مقرها دمشق. تزداد الاحتياجات مقارنةً بالاستجابة, حيث يساهم تعب الداعمين بشح التمويل. كما تزداد قساوة قوانين الداعمين لتأمين المساعدات

في سوريا, و خصوصاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المسماة بالتنظيمات الإرهابية, مما يصعّب المهمة على الأطراف الفاعلة الدولية للوصول إلى السكان المحتاجين و تنفيذ برامج عن بعد. بعض الداعمين يستخدم العمل الإنساني لأهداف عسكرية استراتيجية مما يؤدي إلى تسييس أكبر للدعم. تتقدم الجهات المانحة غير التقليدية لملئ جزء من الفراغ الموجود. لكن لا يكون هذا النوع من التمويل قادراً على سد كل الاحتياجات الموجودة, كما لا يكون مدفوعاً دائماً بالضرورات الإنسانية.

التدخلات الإنسانية ذات الأولوية

- المناصرة المستمرة لتوسيع حيز العمل الإنساني و تخفيف القيود البيروقراطية و زيادة تسليم المساعدات عبر الحدود و تعزيز التنسيق الإنساني, بما يشمل آليات تفعيل فعالة للعمل بموجب الشروط المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن رقم **2139** و **2165**, مطلوبة لتحسين تقديم المساعدات للسكان المتأثرين.
- يجب على الوكالات الإنسانية تطوير التنسيق العملي عند تنفيذ البرامج في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية و الجماعات الأخرى المسماة "إرهابية".
- في ظل انخفاض التمويل, تزداد الحاجة لتوجيه المساعدات بشكل أكبر و ذلك وفقاً للحاجة, بناءً على إطار لتحديد الحاجة متفق عليه في كافة أنحاء سوريا. تأمين الحاجات الرئيسية مثل الغذاء و الحصول على المياه و الرعاية الصحية من قبل الجهات الإنسانية للمناطق المحاصرة و المناطق التي يصعب الوصول إليها و المناطق المتنازع عليها ما يزال ذو أولوية عالية. نقص المياه النظيفة في المناطق التي تشهد شحّاً في المياه و شحّاً بالمواد الكيميائية التي تعالج المياه هو أحد مصادر القلق الرئيسية.
- الثغرات الموجودة في حملات التلقيح هي مصدر قلق, مما يزيد خطر انتشار مرض ما. المراقبة القوية و الإشراف على الأمراض هي من الأولويات لتعقب و منع انتشار الأمراض المعدية مثل الحصبة.
- من الضروري وجود آليات محاسبة دولية و وطنية لمنع الأطراف من ارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

سيناريو 2 إنشاء تحالف بين تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة في شمال سوريا

مستوى الأرجحية

مستوى التأثير

المناطق الجغرافية الساخنة

محافظات إدلب و حلب و شمال حماه و اللاذقية , إضافةً لجنوب شرق تركيا.

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين

حتى **3,500,000** شخص

حركات النزوح, واماكن سيطرة تحالف جبهة النصرة والدولة الإسلامية

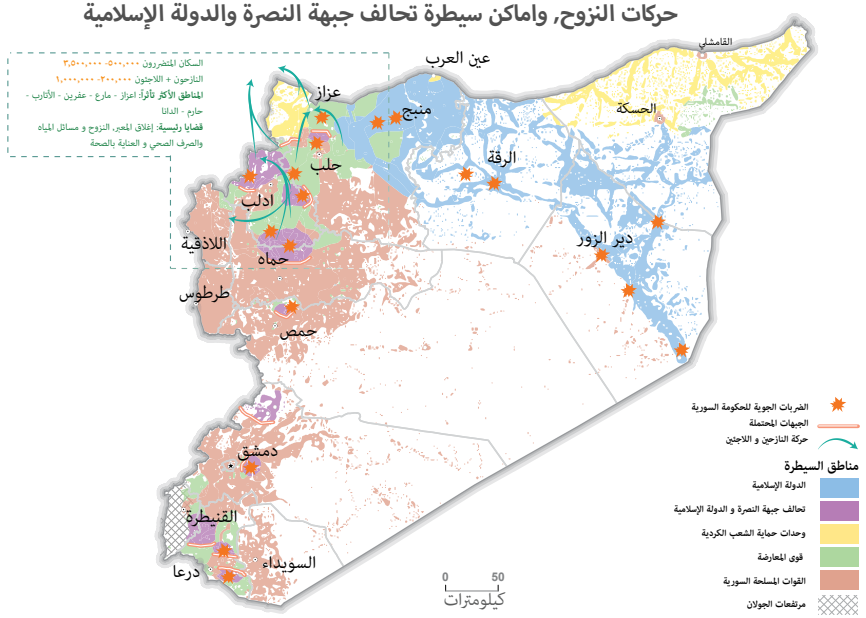

ملخص: رغم تركيز هذا السيناريو على تحالف الدولة الإسلامية و جبهة النصرة, لكن يمكن إسقاطه على الجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى, مثل الجبهة الإسلامية و جيش الإسلام و جيش المجاهدين.

في هذا السيناريو تكون أغلبية مقاتلي جبهة النصرة و ربما الجماعات الإسلامية الأخرى موافقة على التحالف مع الدولة الإسلامية, مما يسمح لهذا التنظيم بالتوسيع التدريجي لمناطق سيطرته. تبدأ الدولة الإسلامية و حلفاؤها الجدد بالهجمات و ذلك للسيطرة على معبري باب الهوى و باب السلامة الحدوديين بين سوريا و تركيا. و يتبع ذلك توجه نحو غرب و جنوب حلب و جنوب إدلب. سيطرة الدولة الإسلامية على النقاط الحدودية سيؤدي إلى إغلاق الحدود و تضاؤل شديد للعمليات الإنسانية التي تخدم حالياً حوالي خمسة ملايين نسمة. المعارك في المناطق الحدودية تسبب موجات نزوح ملحوظة إلى تركيا و اللاذقية التي تستضيف أصلاً عدداً كبيراً من النازحين.

الإطار الزمني لهذا السيناريو هو ستة أشهر, لكن تطورات هذا السيناريو المذكورة هنا يمكن أن تؤدي إلى وجود قوي للدولة الإسلامية في غير معاقل جبهة النصرة في ريف دمشق و القلمون, و ربما (برغم أنه أقل احتمالاً) في درعا و القنيطرة خلال الاثني عشر شهراً القادمة. سيكون لتمدد الدولة الإسلامية إلى مناطق محاذية للبنان و الأردن و مرتفعات الجولان التي تحتلها اسرائيل آثاراً إقليمية كبيرة.

افتراضات رئيسية

- التحالف بين الدولة الإسلامية و جبهة النصرة تؤدي إليه واحدة أو مجموعة من العوامل التالية:
  - ضربات التحالف الدولي الجوية و العقوبات المفروضة ضد الدولة الإسلامية أيضاً طالت جبهة النصرة و سبّبت خسائر فادحة و ضحايا, مما دفعهم للبحث عن حلفاء يملكون مصادر دعم.
  - جماعات المعارضة تتعرض للضغط من قبل الداعمين الدوليين لها لاستهداف جبهة النصرة و الدولة الإسلامية أيضاً.
  - بعض الجماعات التي تعمل تحت لواء جبهة النصرة تبدأ بالتفكير بالانضمام للدولة الإسلامية بسبب مكاسب الأخيرة الحالية. و لتجنب تمزق جبهة النصرة يوافق قادتها على التحالف مع الدولة الإسلامية.
  - يتم الضغط على جبهة النصرة للانحياز إما لتنظيم الدولة الإسلامية من جهة أو لجماعات المعارضة المدعومة من الغرب و الجماعات الكردية من جهة. و بسبب التقارب الإيديولوجي تتحالف جبهة النصرة مع الدولة الإسلامية.
- التحالف بين تنظيم الدولة الإسلامية و جبهة النصرة يسمح للتنظيم بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة مما يوسع من وجود التنظيم في شمالي سوريا, و خصوصاً شمال إدلب و ريف حلب.
- تصبح اعزاز و معبري باب الهوى و باب السلامة الحدوديين نقاط تركز الصراع المباشرة بين قوات التنظيم و جبهة النصرة من جهة ضد جماعات المعارضة الأخرى. السيطرة على باب الهوى من قبل التنظيم و الجبهة الناتجة عن ذلك تدفع بالحكومة التركية لإيقاف تنقل السكان عبر حدودها و لفرض قيود كبيرة على التجارة و تسليم المساعدات الإنسانية في هذه النقاط. القتال المتزايد بين الجيش السوري الحر و قوات التنظيم و الجبهة معاً, يسمح للحكومة السورية بتحقيق المكاسب في جنوب إدلب و شمال حماه و مدينة حلب.
- وجود تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق سيطرة جبهة النصرة سيؤدي إلى معارك مع قوات المعارضة الأخرى, و ربما يدفع بجماعات المعارضة في الشمال إلى البحث عن حلفاء و ملاذ آمن في منطقة عفرين الكردية (في محافظة حلب). قد يؤدي هذا إلى استهداف عفرين من قبل حلف جبهة النصرة و الدولة الإسلامية, برغم عدم رجوح ذلك خلال الأشهر الستة المقبلة من هذا السيناريو.
- تستمر الحكومة السورية بضرباتها الجوية المكثفة, بما فيها استخدام البراميل المتفجرة, على بلدات رئيسية في مراكز تجمع السكان الحديثة و القديمة في محافظات حلب و الرقة و دير الزور و إدلب. واحدة من أهداف هذه الضربات الجوية هو الإثبات للمجتمع الدولي مدى قبول الحكومة السورية لمحاربة الجماعات المتطرفة.
- كمحاولة أخيرة لإنقاذ الجيش السوري الحر, تقوم الولايات المتحدة و بعض الدول

الغربية و العربية الأخرى بدفع جماعات المعارضة لمحاربة حلف جبهة النصرة و الدولة الإسلامية و توجيه الدعم المالي إلى الجماعات المعتدلة التي تقوم بذلك في شمال حلب و إدلب.

- تزداد الضربات الجوية من قبل التحالف الدولي ضمن نطاق جغرافي و تستهدف حلفاء الدولة الإسلامية الجدد في إدلب و حلب.

الأثر الإنساني

- **المنفذ الإنساني**: معبري باب الهوى و باب السلامة هما نقاط الدخول الرئيسية للسلع التجارية إلى سوريا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية الحيوية التي تعيل حوالي خمسة ملايين شخص في محافظات حلب و إدلب و شمال حماه و اللاذقية. سيطرة الدولة الإسلامية على هذه المعابر الحدودية سيدفع بالحكومة التركية إلى إغلاق معابرها, كما حدث في تل أبيض و جرابلس الواقعتين تحت سيطرة الدولة الإسلامية, و هذا سيسبب بدوره تدهوراً كبيراً في وصول المساعدات الإنسانية. إغلاق المعابر سيجبر الوكالات الإنسانية على تعليق أغلب نشاطاتها مما يزيد من أعداد المحتاجين.

- سيتم التفاوض مع تنظيم الدولة الإسلامية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية, هذا التنظيم الذي ينظم و يتدخل بقوة في تسليم المساعدات في المناطق الخاضعة لسيطرته. كما يحصل في شرق سوريا. سيقوم تنظيم الدولة الإسلامية باعتقال و ممارسة العنف ضد العاملين في المجال الإنساني في مناطق سيطرته الموسعة و ذلك محاولةً منه إجبارهم على اتباع قوانينه.

- القوانين المضادة للإرهاب التي تضعها الجهات المانحة الغربية و حكومة تركيا تؤثر إلى حد بعيد على تسليم المساعدات الإنسانية إلى الشمال السوري. يوجد تدقيق متزايد من قبل الحكومة التركية على الوكالات الإنسانية العملة من تركيا و يتم اعتقال و احتجاز بعض العاملين في مجال المساعدات.

- ليس بالإمكان و إلى حد كبير إنفاق التمويل المخصص للمساعدات عبر الحدود أو يتم إعادة توجيهه إلى عمليات أخرى, ربما لدعم تركيا في الاستجابة للأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين.

- يقل تقديم الخدمات, و الذي تقوم به جبهة النصرة في مناطق سيطرتها و الذي تقوم بإداراته حالياً الهيئات المحلية التي تعمل تحت مظلة الجبهة, و ذلك بسبب زيادة تكاليف السلع و الخدمات نتيجةً لإغلاق الحدود و نقص الدعم الإنساني.

- **النزوح**: حدثت موجات نزوح في مناطق الصراع الساخنة مثل غربي حلب (اعزاز, عفرين, مارع, صوران, حريتان, الأتارب) و إدلب (الدانا, كفر تخاريم, سلقين, حارم, سراقب, سرمين) باتجاه إما الحدود التركية أو محافظة اللاذقية. تستضيف هذه المناطق سلفاً عدد كبير من النازحين, خاصةً المناطق الحدودية التي تستضيف عدداً من مخيمات النزوح. قد يدفع تدفق السكان الكبير إلى تركيا بالحكومة التركية إلى فرض قيود على دخول اللاجئين إلى أراضيها, كما حدث في عين العرب/ كوباني.

- كلا جنوب تركيا و اللاذقية تستضيف سلفاً أعداداً كبيرة من النازحين مما يسبب ضغطاً على القدرة الاستيعابية و الخدمات الرئيسية التي تقدمها الحكومة التركية و الحكومة السورية, مما يؤدي بدوره إلى زيادة في حدة الوضع و في عدد المحتاجين.

- **الحماية**: ترتكب الدولة الإسلامية انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان, خصوصاً باستهداف النساء و الفتيات و الأقليات و من يعارض وجود التنظيم. تتضمن الانتهاكات الاعتقال التعسفي و الاحتجاز و العنف الجسدي و القائم على أساس الجنس و الإعدام من دون محاكمة و الخطف و الاتجار. تم تسجيل عدة حالات من انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة جبهة النصرة, مثل التعذيب و الخطف و الإعدام لمعارضيها.

- يوقع الاستخدام المستمر المكثف للبراميل المتفجرة من قبل الحكومة السورية العديد من الضحايا في صفوف المدنيين, حيث يتم استهداف المنشآت المدنية مثل المرافق الصحية و المدارس و المخابز. و هو مصدر قلق كبير للتجمعات السكانية في الرقة و حلب و إدلب.

- **الأمن الغذائي و سبل المعيشة**: يستمر الصراع بتغذية اقتصاد الحرب غير المشروع و الذي يتم التحكم به من قبل أشخاص نافذين تابعين للدولة الإسلامية و جبهة النصرة. تشهد مناطق التهريب النشطة في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية و جبهة النصرة الجديدة, خصوصاً في شمال إدلب (الجانودية و حارم و دركوش) زيادةً في تهريب البترول و السكر و السلع الأخرى إلى تركيا كونها مصدر من مصادر الدخل. ازدياد مناطق سيطرة الدولة الإسلامية و جبهة النصرة يؤدي إلى وجود قاعدة اقتصادية أوسع و أكثر تنوعاً لدعم عملياتها المتعددة على مختلف الجبهات.

- نقص البذور و الأسمدة و الآليات و الوقود, الذي تفاقم بسبب إغلاق الحكومة التركية لمعابرها الحدودية, يزيد من صعوبة الانتاج الزراعي, و خصوصاً في الرقة و دير الزور و جنوب الحسكة, و هي المناطق التي ترتفع معدلات الفقر فيها مسبقاً في سوريا. نقص سبل المعيشة و ظروف الحياة البائسة تجبر العديد من المدنيين من هذه المناطق للانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية, حيث يتلقون رواتب منتظمة فيها.

- وضع الأمن الغذائي في سوريا يتأثر بشكل كبير بظروف القحط و نقص الطاقات و انعدام الأمن, الذي ساهم بدوره بالإنتاج الزراعي الضعيف لعام ٢٠١٤. تعاني مخيمات النازحين في الشمال, التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات, من تدهور ملحوظ للأمن الغذائي بسبب إغلاق المعابر الحدودية و تعليق النشاطات الإغاثية. تكون الأسواق في معاقل الدولة الإسلامية (الرقة و دير الزور و الحسكة و ريف حلب الشرقي) أكثر انضباطاً و يكون الناس قادرون على إيجاد السلع الضرورية محلياً و إن يكن على المدى القصير.

- الدولة الإسلامية و جبهة النصرة غير قادرتين على دعم المخابز بالوقود في مناطق سيطرتها الجديدة في حلب و إدلب و هي مشكلة كبيرة للمخابز و تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخبز.

- **المياه و الصرف الصحي و العناية بالصحة**: يوجد تدهور كبير بتوفير المساعدات بالمياه و الصرف الصحي في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية و جبهة النصرة الجديدة و ذلك بسبب تعليق البرامج الكبيرة لهذه المساعدات بعد إغلاق الحدود. يكون جنوب إدلب و شمال حماه الأكثر تأثراً و ذلك لأن شبكات البنية التحتية للمياه متضررة بشكل كبير.

- **الصحة**: نقص النشاطات الإنسانية في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية و جبهة النصرة الجديدة هو أحد العوامل الرئيسية لتداعي الوضع الصحي لأن معظم المنشآت الصحية في هذه المناطق كانت مدعومة مسبقاً من قبل المنظمات الإنسانية. من المتوقع استهداف هذه المناطق بواسطة الضربات الجوية للحكومة السورية, مما

يؤدي إلى ازدياد الإصابات الناتجة عن الصراع و التي لا يمكن معالجتها بالإمكانات و الموارد المحلية المتوفرة.

- تستهدف و تدمر الضربات الجوية للحكومة السورية المنشآت الصحية مما يضعف أكثر البنية التحتية الصحية الموجودة. ينزح العاملون في مجال الصحة بسبب انعدام الأمن و نقص الرواتب, مما يسبب زيادة في توقف عمل المنشآت الصحية على كل الأصعدة.
- في حال انتشار الأمراض محلياً, تسمح الدولة الإسلامية ببعض الحيز للجهات الإنسانية و ذلك لتجنب حدوث وباء.
- **التعليم**: الوضع الحالي للتعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية بائس مسبقاً, و ذلك بسبب فرض مناهج موجهة إيديولوجياً تدعم آراء تنظيم الدولة الإسلامية و مهمته كما تسمح بمساحة تعليم ضئيلة للفتيات. يفرض هذا المنهج في المناطق التي يتم السيطرة عليها حديثاً.
- **المسكن**: يؤدي النزوح إلى تركيا و اللاذقية, و إلى مناطق أخرى حدّة الصراع فيها أقل, إلى نمو ملحوظ بالاحتياجات المتعلقة بالمسكن, مما يحذو بالحكومة التركية إلى إقامة مخيمات جديدة في جنوب تركيا و مما يسبب ضغطاً كبيراً على السكن المحدود المتوفر في اللاذقية.
- يتدهور وضع مخيمات النازحين المقامة على طول الحدود الشمالية و ذلك بسبب تعليق المساعدات, مما يؤدي إلى إغلاق العديد من المخيمات. النازحون المقيمون في المخيمات التي يتم إغلاقها و المقدّر عددهم بـ ٥٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ شخص يتوجهون إلى تركيا أو اللاذقية.
- يقلل الضرر الكبير الحاصل للمساكن في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية و جبهة النصرة الجديدة من فرص الحصول على مسكن آمن, رغم أن النزوح من هذه المناطق لا يزيد الطلب على السكن.

التدخلات الإنسانية ذات الأولوية

- المناصرة الشديدة الموجهة للحكومة التركية و الحكومة السورية و الجهات المانحة و الدولة الإسلامية و جبهة النصرة مطلوبة للتفاوض على تحسين حيز العمل الإنساني و تقليل التدخل و تخفيف القيود على الحدود لتسهيل دخول اللاجئين و لتوفير المساعدات الإنسانية.
- دون توفر حيز العمل الإنساني أو حرية نقل السلع, يجب أن يعمل المجتمع الدولي عن كثب مع اللجان الإغاثية و السلطات المحلية لتأمين الموارد و الدعم الفني, خصوصاً تأمين المياه النظيفة و المأوى و الحماية و الخدمات الصحية.
- المساعدات المالية النقدية و في فرص المعيشة ضروري لمواجهة القوة الشرائية الضعيفة على المدى القصير.

سيناريو 3

شرق مدينة حلب يقع تحت الحصار

مستوى الأرجحية

مستوى التأثير

المناطق الجغرافية الساخنة

الأحياء الشرقية لمدينة حلب و شمال منطقة جبل سمعان.

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين

150,000 شخص

ملخص: من خلال هجماتها على شمال مدينة حلب (منطقة حندرات و حول النبل و الزهراء) تقطع الحكومة السورية خط الإمداد الوحيد بين تركيا و مدينة حلب. و بالنتيجة, يتوقف تأمين المساعدات الإغاثية و التجارة أيضاً إلى المناطق الشرقية الخاضعة لسيطرة المعارضة من مدينة حلب, مما يسبب شح واسع النطاق في الغذاء و الوقود و تعطل كامل في البنية التحتية الصحية. يعاني السكان العالقون في الجزء الشرقي من المدينة, و المقدّر عددهم بـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة, من أوضاع تهدد حياتهم, حيث يكون الحصول على المواد الأساسية و فرص الكسب محدوداً للغاية. تفاقم القتال الذي يسبق الحصار يسبب ضرراً واسع الانتشار في البنية التحتية الرئيسية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من مدينة حلب.

حلب: النزوح والجبهات الأمامية

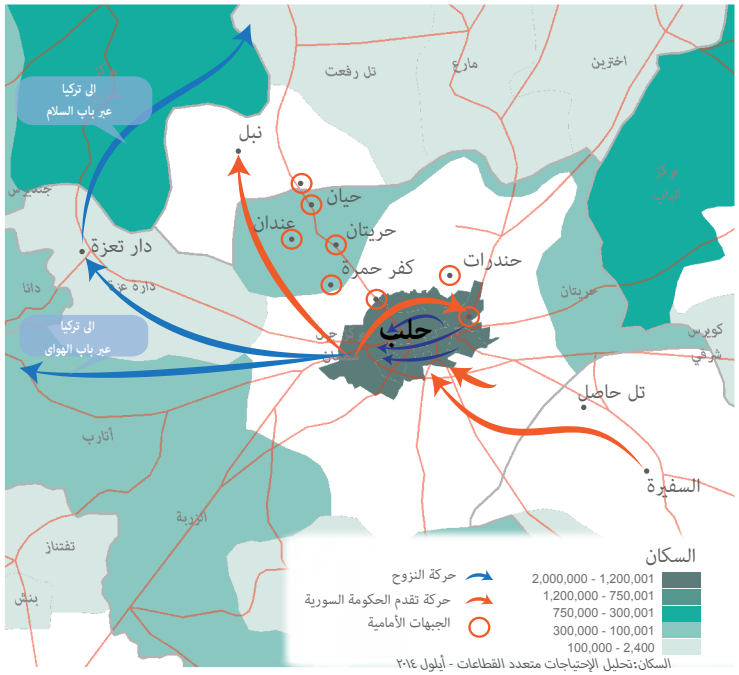

افتراضات أساسية

- هناك العديد من الطرق الممكنة لقوات الحكومة السورية لحصار المناطق الشرقية من مدينة حلب:
  - ترسل قوات الحكومة السورية تعزيزات إلى حلب من أجل السيطرة على منطقة حندرات. تهاجم قوات الحكومة السورية، مدعومة بالغارات الجوية ومختلف الجماعات شبه العسكرية ،البلدات القريبة من بلدتي نبل و الزهراء المحاصرتين مثل حريتان وعندان و حيان وغيرها، محاولةً منها تخفيف الضغط الواقع على المنطقتين المحاصرتين و الحيلولة دون دعم جبهة حندرات.
  - تنجح قوات الحكومة السورية بتطويق المعارضة، بدءاً من الأحياء الغربية من المدينة و اتجاه الشمال الشرقي.
  - يتم استهداف أحياء مدينة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة بالبراميل المتفجرة ، بما في ذلك طريق الباب ومساكن هنانو والحيدرية و قاضي عسكر وبستان القصر وغيرها.
  - تحوّل الحكومة السورية عدداً كبيراً من قواتها إلى جنوب مدينة حلب لكي تزيد الضغط على جماعات المعارضة لتحوّل طاقاتها إلى داخل المدينة بعيداً عن جبهة حندرات.
- تتعرض المناطق المحاصرة لهجمات جوية مستمرة، مما يسبب ارتفاعاً في عدد الضحايا. يتمكن عدد من الناس من الفرار إلى القسم الغربي من المدينة الواقع تحت سيطرة قوات الحكومة السورية على الرغم من الصعوبة الشديدة للتنقل. ثم يهرب الناس نحو معبر باب الهوى محاولين عبور الحدود إلى تركيا.

الأثر المتوقع

مدينة حلب الشرقية

- **وصول المساعدات الإنسانية**: على الرغم من استمرار جهود المناصرة، فإن المجتمع الإنساني الدولي غير قادر على الوصول المستمر لشرق حلب. في المرات القليلة التي يسمح فيها لقوافل المساعدات بالدخول، فإنه يحظر على الوكالات الإغاثية توزيع الأدوية أو اللوازم الطبية أو مواد معالجة المياه. ييسر اتحاد جماعات المعارضة تحت مظلة الجبهة الإسلامية من عملية تنسيق المساعدات داخل هذه المناطق.
- تمنع سيطرة قوات الحكومة السورية على طريق اعزاز– حلب بشكل كبيرأي عملية نقل مواد إلى شرق مدينة حلب، فتعزل المنطقة بذلك عن معظم التجارة والإغاثة. يتأثر 300,000 شخص، من ضمنهم ١٠٠,٠٠٠ نازح مقيم في الأحياء الشرقية, بارتفاع الأسعار الكبير ونقص السلع الأساسية وانهيار البنية التحتية الصحية مما يقود إلى تفاقم الأوضاع التي تهدد الحياة في جميع المناطق المعنية.
- **الأمن الغذائي:** تصل زيادة أسعار السلع الأساسية إلى 100 % في الأيام التي تسبق الحصار والتي تليه, حيث يقوم المدنيون بالتخزين استعداداً لشح السوق، كما سبق وشهدنا في مناطق معينة من مدينة حلب. لا تنتج المجتمعات في الجزء الشرقي من المدينة غذائها وإنما تعتمد على الأسواق والمعونات الغذائية كمصدر رئيسي

للغذاء. تتناقص كمية الغذاء المتوفر في المحلات نتيجة لقطع الإمدادات ولا تغطي معظم المساعدات الغذائية حاجات السكان المحتاجين. نتيجةً لذلك يضطر الناس إلى اعتماد آليات تكيف مضرة للغاية، منها التخفيض الحاد في عدد وجبات اليوم الواحد. تزداد نسبة السكان المحتاجين للمساعدات الغذائية (و هم يشكلون حالياً 10% من سكان الأحياء الشرقية) بمقدار من 50- 75 % .

- **سوء التغذية**: عدم وجود حليب الرضع وأغذية الأطفال بعمر ٦-٢٤ شهر هو أحد مصادر القلق الرئيسية. يتزايد عدد الأطفال الصغار الذين يعانون من سوء التغذية (الهزال)، و الذي يؤدي أحياناً إلى الوفاة إذا ما استمر الحصار أكثر من ستة أشهر.

- **الحماية**: تستمرالغارات الجوية على البنية التحتية المدنية باستخدام الأسلحة العشوائية كالبراميل المتفجرة, مودية بعدد كبير من الضحايا. يزداد تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة، و هي قضية رئيسية بالأصل. يتم اعتقال واحتجاز من يشاع عنهم دعمهم للحكومة السورية .

- **الصحة**: تواصل البراميل المتفجرة إلحاق الضرر بما تبقى من البنية التحتية الصحية. يعتمد النظام الصحي بشكل كبير على إمدادات الأدوية و اللقاحات والمعدات من تركيا. بغياب هذا الدعم يضعف عمل المستشفيات والخدمات الصحية بشدة، مما يسبب زيادة في معدل الوفيات نتيجة الإصابات الناجمة عن الصراع و الأمراض غير المعدية كارتفاع ضغط الدم والسكري.

- **سبل المعيشة:** تتآكل المصادر الرئيسية للدخل بانعدام فرص التجارة و عدم توفر المساعدات الإغاثية، مما يدفع المجتمعات إلى اللجوء إلى أنشطة خطيرة مدرة للدخل، منها الانضمام إلى الجماعات المسلحة والتنقل عبر الحواجز والمناطق المتنازع عليها.

- **المأوى**: يزيد انعدام الدخل أو الممتلكات ، مصحوباً بازدياد الأسعار, من انخفاض القوة الشرائية. ولا يستطيع معظم الناس تحمل كلفة وقود التدفئة و غاز الطهي، المتوفر بكميات محدودة فقط. إضافةً إلى ذلك لا تستطيع الأسر الحصول على الأدوات والمواد اللازمة لإصلاح الأضرار الناجمة عن القصف المستمر بالبراميل المتفجرة.

- **المياه والصرف الصحي و العناية بالصحة**: تعجز المصادر الرئيسية للمياه – شبكة المياه العامة و مياه الصهاريج – عن سد الحاجة بسبب نقص الوقود. يزداد تلوث المياه، والذي يشكل سلفاً أحد مصادر القلق في المناطق المعنيّة، كما يزداد تلوث موارد مياه الشرب بسبب الصرف الصحي والقمامة (*2014/11/12 UNICEF*, *2014/10/30 MSNA*)..

مناطق أخرى

- **وصول المساعدات الإنسانية**: يتم السماح للوكالات الإغاثية التي تتخذ من دمشق مقراً لها بتقديم المساعدات إلى المناطق التي استعادتها مؤخراً القوات السورية المسلحة. لكن العقبات البيروقراطية والوضع الأمني غير المستقر يمنعان المتابعة اللازمة لذلك.

- **النزوح**: يؤدي تصاعد حدّة القتال في المناطق المحيطة بحريتان وشمال جبل سمعان إلى نزوح حوالي 50,000 شخص. برغم استقرار الوضع الأمني بعد سيطرة الحكومة السورية على معظم المناطق تصعب عودة الناس نتيجة الاشتباكات الجارية على نطاق ضيق و الناتجة عن نية جماعات المعارضة في إعادة تأسيس خطوط الإمداد إلى مدينة حلب.

- **الوصول إلى الخدمات الأساسية**: يستمر تأثر السكان المتبقين بالدمار واسع النطاق للبنية التحتية، بما في ذلك النظام الصحي و شبكات المياه، حتى بعد توقف القتال. رغم أن الحكومة السورية تقدم بعض الخدمات الأساسية للسكان في هذه المناطق، جزئياً عن طريق السماح بمساعدات إنسانية إضافية، إلا أن ذلك غير كاف لسد الحاجات.

- **الحماية**: ينتشر اعتقال واحتجاز المشتبه في معارضتهم للحكومة السورية. الرجال في سن التجنيد معرضون لخطر التجنيد القسري مما يحد من حركتهم نتيجةً لذلك.

مخاوف إنسانية ذات أولوية

- من غير المرجح سد الاحتياجات ذات الأولوية، و منها اللوازم الصحية وغذاء الرضّع والمواد الكيميائية الخاصة بمعالجة المياه، عن طريق المساعدات التي يسمح بها في أحيان قليلة. قد يكون تسليم مساعدات مالية نقدية أكثر جدوى على المدى القصير مما يخفف بعضاً من المعاناة ما دامت السلع متوفرة.

- مع ازدياد انهيارالبنية التحتية الصحية، يصبح إجلاء الحالات الطبية الطارئة حاجة ملحة.

- من الضروري الاستمرار في رصد و إدانة استخدام الأسلحة العشوائية و كذلك في وضع آليات فعالة للمساءلة.

الجزء ب – سناريوهات أخرى

سناريو 4 **انهيار خدمات الحكومة السورية و دعمها**

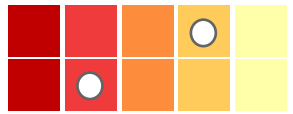

المناطق الجغرافية الساخنة: المحافظات الأكثر تأثراً هي الحسكة والسويداء وحماة وحمص واللاذقية وريف دمشق

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين: من **1,500,000** الى **2,000,000** شخص

ملخص : تنخفض مصادر التمويل الرئيسية للحكومة السورية بشكل كبير مما يضطرها إلى تخفيض تقديم الخدمات و دعم الخبز والوقود والرواتب والإمدادات. يرتفع سعر كافة السلع بشكل كبير. يتوقف توزيع الرواتب لحوالي **500,000** إلى مليون عامل من العاملين في القطاع العام مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية لسد احتياجاتهم الأساسية.

افتراضات أساسية

- تخفض إيران وروسيا بشكل ملحوظ الدعم المالي للحكومة السورية مما يؤدي إلى مشاكل مالية هائلة لهذه الأخيرة. سبب ذلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران و روسيا، إلى جانب أسعار النفط العالمية المنخفضة. تورط روسيا في النزاع الأوكراني والعقوبات المرتبطة بذلك ساهم بعجز الاقتصاد الروسي، كما تتأجج الأزمة الاقتصادية في إيران بسبب فشل المحادثات النووية و العقوبات الناتجة عن ذلك.
- يزداد عجز ميزانية الحكومة السورية, مع الانخفاض الكبير في دعم داعميها الدوليين الرئيسيين, بسبب استمرار تدهور العائدات العامة (من النفط والإنتاج الزراعي بشكل رئيسي). يعطي النظام السوري الأولوية للعمليات العسكرية، الذي يستمر على نفس المستوى ولكن بتكاليف كبيرة للخدمات الأساسية.
- يتوقف دعم الحكومة السورية لرواتب الموظفين المدنيين و للوقود والخبز و للخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. رغم ذلك توجه الحكومة السورية بعض الموارد لمعاقلها السياسية ولا سيّما مناطق سيطرتها في محافظات دمشق واللاذقية و طرطوس.
- يؤدي رفع الدعم عن الوقود والخبز إلى زيادة كبيرة في أسعار جميع السلع والبضائع الأساسية. يكون تأثر مناطق سيطرة المعارضة بذلك أقل، حيث أن السلع المدعومة غير متوفرة عموماً في هذه المناطق.
- يستمر دفع رواتب الموظفين الحكوميين العاملين في تشغيل وصيانة البنية التحتية العامة للمياه والكهرباء، و ذلك نظراً للعدد الصغير نسبياً لهؤلاء العمال و خوفاً من احتمال حدوث اضطرابات كبيرة في حال توقفت هذه الخدمات تماماً.
- لا تتمكن جهود الإغاثة الإنسانية الدولية من سد الفراغ الذي أحدثه ضعف الحكومة السورية في تقديم الخدمات، بسبب تحديات التمويل المستمرة و القيود التشغيلية البيروقراطية والأمنية .
- رغم أن الوكالات الإنسانية تقدم دعماً عينياً كبيراً لخدمات الحكومة السورية (مثل الأدوية واللوازم الطبية و مواد معالجة المياه) إلا أن عدم وجود موظفين حكوميين أكفّاء يعيق تقديم هذه الخدمات.
- لا يكون تدهور الخدمات الأساسية في مناطق سيطرة الحكومة السورية كبيراً بما يكفي لإجبار الناس على الانتقال إلى أماكن بمستوى خدمة أفضل, حيث يكون وضع المسكن و الشبكات الاجتماعية غير مضمون في أماكن آخرى.
- يهرب قلة من الناس إلى المناطق التي تصلها مساعدات عبر الحدود (خاصةً على طول الحدود السورية التركية) لأن هذه المناطق غير آمنة تماماً. يتمكن عدد قليل جداً من الناس من مغادرة سوريا بسبب القيود التي تفرضها جميع دول الجوار تقريباً على حدودها.

الأثر المتوقع

- **النزوح** :هناك نزوح محدود إلى معاقل الحكومة السورية (دمشق و طرطوس واللاذقية) على الرغم من استمرار تقديم الخدمات الأساسية والدعم في تلك المناطق.
- **المنفذ الإنساني**: بسبب عدم قدرته على تغطية الخدمات الأساسية تخفف الحكومة السورية بعض القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية, كتلك المتعلقة بنوع الشركاء المسموحين و لكن فقط على الوكالات المسجلة مسبقاً للعمل من دمشق .
- حيث أن معظم خدمات الحكومة السورية الفعالة موجودة في مناطق سيطرتها, لذا تحاول توجيه المزيد من المساعدات الرسمية لتلك المناطق. يجب أن يعتمد السكان خارج هذه المناطق، خصوصاً في حماة وحمص وريف دمشق, على خدمات الهلال الأحمر العربي السوري **SARC** و الذي يعمل سلفاً أكبر من طاقته.
- يستحيل فعلياً إجراء تقييم عميق و تقديم مساعدات حسنة التوجيه, الأمر الذي يؤدي إلى تدني تقديم المساعدات للفئات الضعيفة. تلجأ الوكالات الإغاثية إلى حد كبير إلى استهداف مناطق جغرافية بعينها أو مجموعات يمكن تمييزها والوصول إليها مثل النازحين في الملاجئ الجماعية والمخيمات و العشوائيات, بينما يبقى النازحون في المجتمعات المحلية والأسر المضيفة دون مساعدة.
- تكون محافظة السويداء، والتي لم تتضرر كثيراً من النزاع، في وضع حرج لاعتمادها على دمشق فيما يخص السلع والخدمات، لأن طرق النقل الرئيسية تمر عبر محافظة درعا و تحفها المخاطر الأمنية. سيتأثر السكان في محافظة الحسكة، وهي منطقة فقيرة تاريخياً، بشكل كبير بسبب انقطاع الرواتب، رغم أن وضع المناطق الكردية أفضل بسبب سد حزب الاتحاد الديمقراطي **PYD** للفجوة الخدمية.
- **الأمن الغذائي وسبل المعيشة**: يؤدي توقف دعم الوقود والخبز إلى تضخم أسعار كافة السلع بشكل كبير، مما يحد من إمكانية الحصول على المواد الأساسية من قبل جميع الفئات السكانية.
- بما أن الآلاف من السكان ما زالوا يتلقون رواتب الحكومة السورية والمعاشات التقاعدية (يحوي القطاع العام **30%** من القوى العاملة في سوريا قبل النزاع) و يعتمدون بشكل

كبير على هذه الرواتب, سيفقد حوالي مليون شخص مورد المعيشة اللازم للبقاء على قيد الحياة و يقع ضحية الفقر. (*ILO 2009. 2011 Middle East Policy Council*)

- **الصحة**: تتوقف نسبة كبيرة من المنشآت الصحية التابعة للحكومة السورية عن العمل، بما في ذلك تلك الموجودة في مناطق سيطرة المعارضة، فلا تتوفر الرعاية الطبية الأساسية، من ضمنها اللقاحات الروتينية. يؤدي عدم وجود الرعاية الصحية إلى زيادة في معدلات المرض والوفاة. يضطر الناس إلى تكبد المخاطر المادية و التكاليف الباهظة للحصول على الخدمات الصحية،إما الخاصة أو التي تتطلب سفراً طويلاً وأحياناً عبر طرق خطرة.

- **الحماية**: تتعمق آليات التكيف السلبية و يتسع نطاقها بين جميع فئات السكان و تزداد مختلف أشكال الاستغلال بشكل ملحوظ، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج القسري و الاتجار بالجنس، حيث يسعى الناس لسد احتياجاتهم اليومية من أجل البقاء على قيد الحياة.

- يزداد عدد الرجال و الفتيان الذين ينضمون إلى الجماعات ذات التمويل الجيد مثل الدولة الإسلامية وذلك لعدم وجود الدخل وانعدام سبل المعيشة.

- حيث يفقد الكثير من الناس، خاصةً العاملون في القطاع العام، مصادر دخلهم و لا يتمكنون من دفع الآجارات السكنية، يتم طرد بعض العائلات منهم. يزداد اكتظاظ الملاجئ بشكل كبير.

- تزداد الاضطرابات المدنية في المناطق التي لم تعد تتلقى دعماً من الحكومة السورية, خاصةً السويداء وحماة وحمص و شمالي درعا و ريف دمشق, مما يتيح الفرصة لجماعات المعارضة لحشد الدعم ضد الحكومة السورية.

- تزداد معدلات الجريمة و يتوسع الاقتصاد غير الرسمي أكثر.

التدخلات الإنسانية ذات الأولوية

- ينبغي أن يستغل المجتمع الدولي الفرصة للدعوة إلى تخفيف القيود البيروقراطية للحكومة السورية، وخاصةً فيما يتعلق بـ :

  - إشراك الجهات الدولية الفاعلة في التقديم المباشر للخدمات من أجل ضمان توفر خدمات الصحة الأساسية و المياه والصرف الصحي في المناطق الأكثر حاجة، خاصةً حماة وحمص وريف دمشق.

  - القيود التي تؤثر على نوع الشركاء والوكالات الإغاثية التي يسمح بالعمل معها.

  - إمكانية تسجيل المنظمات الدولية غير الحكومية للعمل من دمشق والحصول على تأشيرات دخول للموظفين الدوليين.

- توفر الخدمات الصحية كحملات التلقيح وصحة الأم و الرعاية في حالات الطوارئ و الصدمات والأمراض المزمنة هي من الأولويات .

- ينبغي توسيع الدعم الخاص بالمأوى والحماية للنازحين والعائلات المضيفة بسبب تزايد النزوح و اكتظاظ المساكن.

سناريو 5

تراجع ملحوظ بموارد دخل تنظيم الدولة الإسلامية

مستوى الأرجحية

مستوى التأثير

المناطق الجغرافية الساخنة

مناطق سيطرة الدولة الإسلامية في حلب و الرقة وحمص وحماة والحسكة ودير الزور.

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين

200,000 شخص

ملخص: في هذا السيناريو، يحد المجتمع الدولي بنجاح من قدرة الدولة الإسلامية على الحصول على الدخل (الآتي أساساً من سيطرتها على موارد النفط والقمح و فرض الضرائب غير المشروعة والابتزاز والتمويل الأجنبي) مما يؤدي إلى تراجع كبير في الاقتصاد المحلي في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية، إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. و لكي لا تخسر الدولة الإسلامية المناطق الخاضعة لسيطرتها تقوم بتحويل مواردها لدعم وجودها العسكري بدلاً من إنفاقها على تقديم الخدمات. يؤثر الضعف الكبير في تقديم الخدمات على جميع المدنيين (المقدّر عددهم بـ 600,000 شخص) المقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية. السكان في مدينة الرقة ،حيث تتركز معظم خدمات الدولة الإسلامية, هم الأكثر تأثراً بالانهيار الجزئي للخدمات، مما يؤدي إلى انقطاع المياه والكهرباء على نطاق واسع. يؤثر الارتفاع الكبير في الأسعار في مناطق سيطرة الدولة الإسلامية على القوة الشرائية لجميع المدنيين. تسمح الدولة الإسلامية للمزيد من الجهات الخارجية بتوفير المساعدات والخدمات الإنسانية كبديل عن نقص الخدمات الأساسية. رغم ذلك تبقى جميع الأنشطة خاضعة لرقابة الدولة الإسلامية و يبقى حيز العمل الإنساني ضيق للغاية. تمانع, و بشدة, الجهات المانحة التقليدية والمنظمات الدولية زيادة مستويات التمويل، مما يحد من متابعة العمليات الحالية.

افتراضات أساسية

- تستعيد قوات الأمن العراقية وحلفاؤها بنجاح عدداً من حقول النفط والمصافي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في محافظتي صلاح الدين و الأنبار في العراق. يحد القصف الجوي للتحالف الدولي في سوريا، بشكل ملحوظ, من إنتاج ونقل وبيع النفط. نتيجةً لذلك، تضعف أهم مصادر الدخل والوقود للدولة الإسلامية. يؤثر بالتالي نقص الوقود، مصحوباً بازدياد الطلب خلال أشهر الشتاء، سلباً على الاقتصاد المحلي، مما يضعف من دخل الدولة الإسلامية الذي تحصل عليه حالياً من خلال نظامها الضريبي غير المشروع.
- تتضاءل مصادر دخل الدولة الإسلامية أكثر نتيجة التدابير الرامية إلى مكافحة التمويل الخارجي لأنشطتها و لقلة عمليات الخطف و الابتزاز و تضرر ودمار صوامع القمح.
- وبالتالي، لا تعود الدولة الإسلامية قادرة على تمويل عملياتها العسكرية و الحفاظ بنفس الوقت على مستوى حاكميتها. تمنح الدولة الإسلامية الأولوية للحفاظ على معاقلها الحالية، ولا سيما مدينة الرقة، وتحوّل الموارد بعيداً عن توفير الخدمات، وإعادة بناء البنية التحتية وأنشطة تعزيز حكمها.
- لا تتخلى الدولة الإسلامية بشكل كامل عن دعم قطاع الخدمات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ولكنها تسمح بمزيد من الدعم الخارجي، على شكل مساعدات إنسانية ودعم من الحكومة السورية.

مناطق سيطرة الدولة الإسلامية

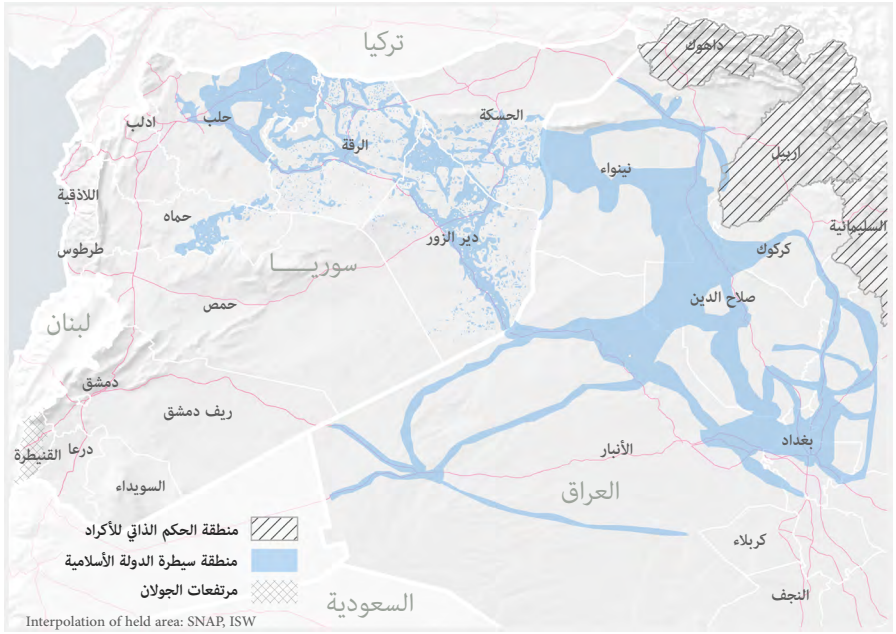

الأثر المتوقع

- **المنفذ الإنساني**: رغم أن الدولة الإسلامية تخفف من القيود الحالية على تقديم المساعدات إلا أن المنظمات الدولية تتردد, و هو أمر مبرّر, في توسيع نطاق عملياتها نظراً للخطر الكبير المتمثل بالقصف الجوي المستمر و انعدام الأمن و تحويل المساعدات عن غرضها. لكن المنظمات والمؤسسات الوطنية، مثل اللجان المحلية، قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية. يبقى تقديم الإغاثة هذا خاضعاً لسيطرة كبيرة من الدولة الإسلامية و يزداد تحويل المساعدات إلى مصدر بديل للدخل بالنسبة للتنظيم. تصبح الأنشطة الإجرامية مصدراً أكثر أهمية للدخل، مما يجعل الأفراد عرضة لخطر الاختطاف.
- **توفر المال للحصول على الخدمات الأساسية**: يؤدي نقص الوقود و القمح، إلى جانب ارتفاع الطلب خلال أشهر الشتاء، إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما في حلب، حيث تحتل الدولة الإسلامية مركزاً هاما ضمن سلسلة توريد الطحين(*MSNA 2014/10/30, WFP 2014/10/01*). . رغم مواصلة الدولة الإسلامية الضغط على التجار للحفاظ على أسعار منخفضة، دون السيطرة على الإنتاج، إلا أنها لم تعد قادرة على توفير البنزين والمواد الغذائية بأسعار أقل من أسعار السوق. و رغم أن الدولة الإسلامية تواصل تقديم مساعدات خاصة على نطاق ضيق لحشد التأييد الشعبي لها، فهي

لا تسد حاجة جميع الأسر المحتاجة. يشكل انعدام الدخل حالياً واحداً من أكبر العوامل التي تعوق وصول السكان المتضررين إلى الغذاء في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية(*MSNA 2014/10/30*) . يؤدي ارتفاع الأسعار إلى ازدياد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية,و يؤثر انخفاض القوة الشرائية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمأوى.

- تواجه مدينة الرقة وأجزاء من حلب، حيث طورت الدولة الإسلامية نطاقاً كاملاً لتقديم الخدمات، التدهورالأكبر في الوضع الإنساني. يتعرض تقديم الخدمات, منها المياه والكهرباء, المحتكر حالياً من قبل الدولة الإسلامية، للخطر, مما يؤدي إلى انقطاع واسع النطاق منها. تظهر أحدث البيانات أن سكان محافظة الرقة يتمكنون حالياً من الحصول على المياه، مع اعتماد الغالبية العظمى على الشبكة العامة. (*MSNA 2014/10/30*) . يؤدي أي خلل في شبكة المياه العامة إلى صعوبات كبيرة في الحصول على المياه الصالحة للشرب. تتوقف المشاريع الخدمية التي تستهلك الكثير من الموارد، مثل صيانة البنى التحتية للمياه والكهرباء، مما يؤدي إلى مزيد من الضرر بالبنية التحتية الرئيسية. قطاع الصحة هو الأقل تضرراً، مع استمرار دعم الخدمات الصحية من قبل الحكومة السورية من خلال دفع رواتب الموظفين ومن قبل المنظمات الإنسانية من خلال توفير الأدوية.

- **الحمايـة** : تواصل الدولة الإسلامية تأكيد سلطتها على المناطق التي تسيطر عليها، وتستهدف بشكل ممنهج من يعارضها، حيث تنفذ العقوبات العامة البارزة لضمان امتثال و قبول المجتمعات الخاضعة لسيطرتها. رغم ممارسة الدولة الإسلامية للقمع بشكل يومي, يشهد المدنيون نقصاً في قيود معينة، حيث لم تعد تعطي الدولة الإسلامية الأولوية لتفعيل "القواعد الأخلاقية"، مثل التدخين في الشارع . يزداد رفض الناس للامتثال للقوانين المفروضة, دون أن تتوفر لهم الخدمات الأساسية. تخرج مظاهرات على نطاق ضيق و لكنها تقمع بسرعة وبقسوة.

- **الصراع**: على الرغم من تدهور القدرة المالية للدولة الإسلامية إلا أنها تواصل الدخول في معارك جديدة لتعزيز مكانتها والحفاظ على الروح المعنوية بين صفوفها. ومع ذلك، فإن تدني موارد الدولة الإسلامية يحد من فعالية وشدة الهجمات، مما يؤدي إلى انخفاض عدد وقائع الصراع في الحسكة ودير الزور. يستمر الهجوم على كوباني لما لها من أهمية رمزية ، وإن كان ذلك بمستوى أقل، مما يطيل الجمود الحالي. لكي تحافظ على مكانتها باعتبارها المجموعة السنية المسلحة الأكثر نفوذاً، و كذلك لاستقطاب التمويل والمجندين، تلجأ الدولة الإسلامية بشكل متزايد للهجمات التي توقع الكثير من الضحايا على أهداف رمزية في العراق على وجه الخصوص، و كذلك في سوريا، وربما في غيرها من دول المنطقة.

التدخلات الإنسانية ذات الأولوية

- الأولويات الرئيسية هي دعم خدمات المياه والصرف الصحي والعناية بالصحة والغذاء، بتسليم المال النقدي إذا أمكن للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.سيكون الحفاظ على المبادئ الإنسانية عند تقديم المساعدات للمحتاجين في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية ذا أهمية كبيرة عند اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق لتقديم المعونات.

- لم تسفر الدعوة إلى وجود حيز أكبر للعمل الإنساني داخل مناطق سيطرة الدولة الإسلامية, حتى الآن, إلا عن نتائج محدودة، ومن غير المرجح أن يتغير هذا. ينبغي أن يتضمن النهج المشترك لتقديم الإغاثة (كما حدث في أزمات معقدة أخرى مثل أزمة الصومال) أنشطة الجهات الفاعلة المحلية وغير التقليدية، لأنه السبيل الوحيد للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة لدعم المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية. يتطلب هذا النهج إيصال المساعدات، وأن تتم معرفة الشروط التي وضعتها الدولة الإسلامية على عمليات التوزيع، ليتم تحديدها و الاتفاق بشكل مشترك على الشروط غير المقبولة.

سيناريو 6 الأطراف الفاعلة الدولية و الإقليمية تنشئ منطقة عازلة

مستوى الأرجحية

مستوى التأثير

المناطق الجغرافية الساخنة

مناطق المنطقة العازلة (الأكثر احتمالاً المناطق الحدودية في محافظات حلب و درعا و إدلب)

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين

1,000,000 شخص

ملخص: تتفق الجهات الدولية والإقليمية إلى جانب بعض جماعات المعارضة على إنشاء منطقة عازلة مفروضة عسكرياً، إما على طول الحدود السورية التركية في محافظتي حلب وإدلب أو في جنوب غرب محافظة درعا. الهدف من المنطقة (المناطق) العازلة هو توفير ملاذ آمن لجماعات المعارضة التي تحارب الدولة الإسلامية وقوات الحكومة السورية، وكذلك تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. تشكل المنطقة العازلة عامل جذب للسكان شديدي التضرر و خاصة مع ازدياد القيود المفروضة على الحدود للعبور. غير أن وجود جماعات مسلحة والتنافس على الموارد يتهدد هذا الملاذ الآمن و يهدد نزاهة واستقلال الجهات الإنسانية العاملة في المنطقة العازلة.

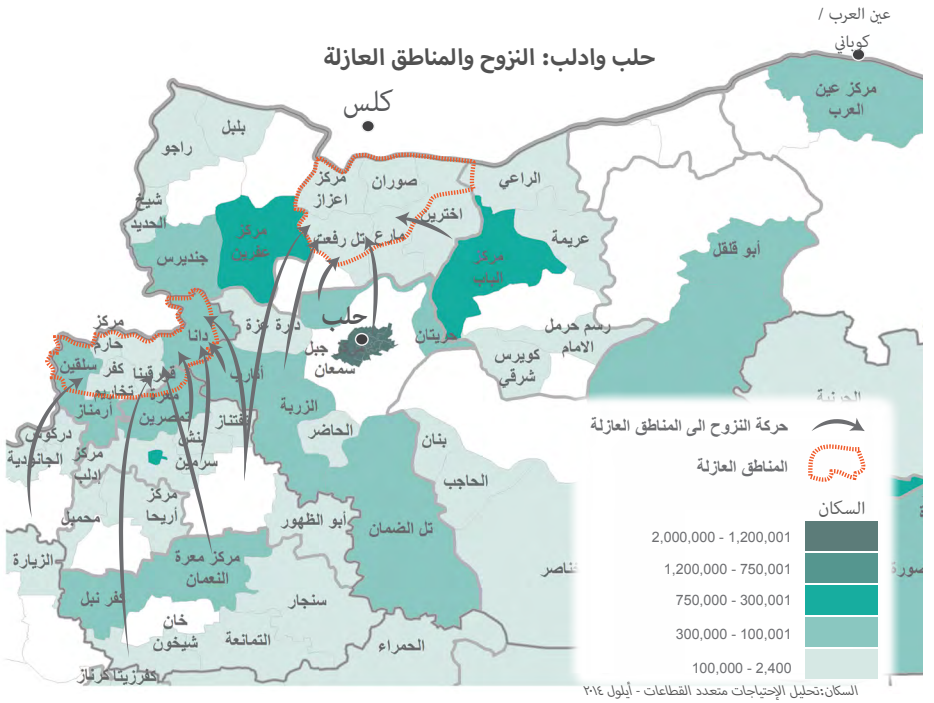

السكان:تحليل الإحتياجات متعدد القطاعات - أيلول ٢٠١٤

افتراضات أساسية

- لكل من الأردن وتركيا مصلحة في إنشاء منطقة عازلة قرب حدوديهما تتضمن :
  - إنشاء ملاذ آمن داخل سوريا، تفرضه منطقة حظر جوي، لوقف تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى أراضي هذين البلدين. من شأن وجود منطقة آمنة لتوفير المساعدات الإنسانية داخل سوريا أن يحد من عدد اللاجئين الجدد الوافدين إلى هذين البلدين، من خلال إنشاء منطقة تجمعات للنازحين حديثاً الذين يبحثون عن مساعدة .
  - التخفيف من المخاطر أمنية والتهديد المحتمل لتسلل الجماعات المسلحة عبر حدودها .
- يهدف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة إلى وقف تقدم الدولة الإسلامية وتوفير ملاذ آمن لجماعات المعارضة التي يدعمها. الهدف الأمريكي الثانوي, في الشمال السوري، هو ردع هجمات الدولة الإسلامية على المناطق الكردية والتي قد تؤدي ، في حال نجاحها، إلى تدفق كبير للاجئين وربما لزعزعة استقرار تركيا. أما في الجنوب السوري، تريد الولايات المتحدة تعزيز مكانة جماعات المعارضة المعتدلة لمحاربة جبهة النصرة، ذات الحضور القوي في درعا والقنيطرة، وذلك لحماية حليفتها إسرائيل.
- الهدف من المناطق العازلة هو توفير ملاذ آمن لإيصال المساعدات الإنسانية ، وكذلك من أجل قوات المعارضة المعتدلة. بسبب وجود جماعات مسلحة، يتم استغلال المنطقة العازلة لأغراض عسكرية من قبل أطراف متعددة، بما في ذلك تجنيد النازحين والعائدين.
- تفرض منطقة حظر جوي من قبل تحالف يضم مجموعات معارضة مدعومة من الغرب وقوات مسلحة تركية أو أردنية و قوة جوية أمريكية. يتم إنشاء المنطقة العازلة نتيجة جهود دول منفردة دون إقرار من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الإقليمية. أي محاولة من جانب قوات الحكومة السورية للتعرض للطائرات الأمريكية يستدعي هجوماً واسعاً على سلاح الجو والدفاع الجوي السوري, أي عملية عسكرية كبيرة ضد قوات الحكومة السورية, قد تكون طويلة ومكلفة.
- تعتبر الحكومة السورية المنطقة العازلة انتهاكاً لسيادتها، لكنها تتجنب تحدي عملية إنشاء منطقة حظر جوي لكي تتجنب هجمات الجهات الدولية على قواتها الجوية.
- تتلقى مجموعة واسعة من جماعات المعارضة والقوات المسلحة المحلية، بما في ذلك فصائل مثل الجيش الحر و تجمع مثل الجبهة الإسلامية في الشمال، زيادة في الدعم والتدريب والتنسيق داخل المنطقة العازلة، وتتبادل المعلومات الاستخباراتية التكتيكية والعملية. يشكل هذا التنسيق تحدياً كبيراً نظراً لتنوع جماعات المعارضة. تعمل المنطقة العازلة كقاعدة لشن هجمات ضد الدولة الإسلامية, لذا سيكون مرحباً فقط بالجماعات المشاركة في هذا العمل. يدفع هذا بجماعات المعارضة، بما في ذلك جبهة النصرة، لأخذ القرار إلى جانب من تكون. يتضاءل التشرذم ضمن جماعات مثل الجبهة الإسلامية لأن الدعم سيقدم فقط لأولئك المستعدين لقتال الدولة الإسلامية.
- في الشمال: يتم إنشاء مناطق عازلة مفروضة عسكرياً على طول الحدود السورية التركية، ربما تكون في شمال إدلب حول معبر باب الهوى و / أو حول معبر باب السلامة في حلب. ما يحدد المناطق الداخلة ضمن المنطقة العازلة هو جماعات المعارضة

المنضمة لهذا العمل والمناطق التي تسيطر عليها. يدعم الدفاع الجوي الأمريكي والقوات التركية الخاصة هذا الجهد, حيث يسمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد الجوية التركية (قاعدة انجرليك الجوية) في عملياتها ضد الدولة الإسلامية. تزيد الحكومة التركية ،نتيجة إنشاء المنطقة العازلة، من القيود على حدودها بالنسبة للسوريين الفارين إلى تركيا.

- **في الجنوب**: يتم إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود الأردنية السورية، بين الشريط منزوع السلاح لمرتفعات الجولان في الغرب وتل شهاب في الشرق،بعمق حوالي ١٠ كم داخل سوريا.

المحافظات الجنوبية : النزوح والمناطق العازلة

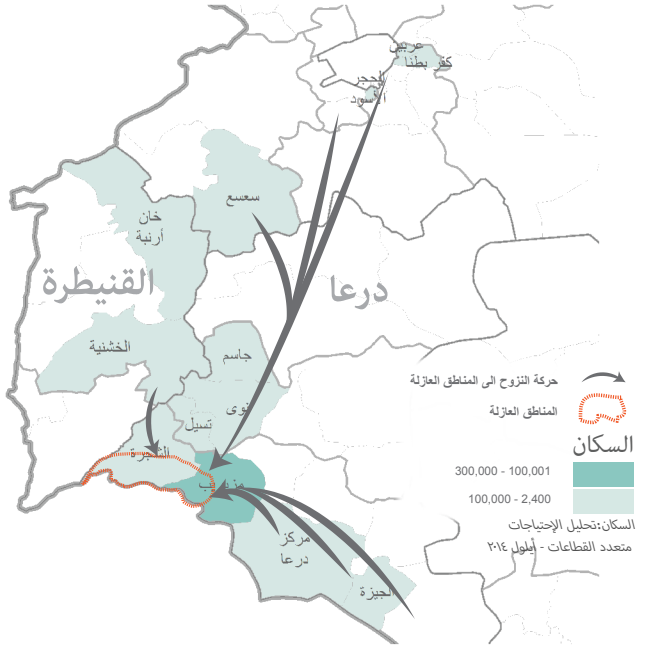

الأثر المتوقع

- **النزوح:** يتوجه النازحون السوريون بازدياد إلى المنطقة العازلة، يعود ذلك جزئياً لمواجهتهم قيوداً متزايدة على حدود البلدان المجاورة، وكذلك لأنهم يتوقعون الحصول على المزيد من المساعدات في المنطقة العازلة و لخدمات أفضل من أماكن إقامتهم الحالية. تتضخم مخيمات النازحين تلقائياً على طول المنطقة/المناطق العازلة بوجود القليل من التخطيط المتطور.

- في الشمال, يسعى النازحون والسكان المتضررون في جنوب إدلب ومدينة حلب وريفها للحصول على المساعدة واللجوء في المنطقة العازلة. يمكن أن يلجأ إلى المنطقة العازلة الواقعة شمال إدلب المزيد من السكان, يصل عددهم إلى 600,000 نسمة, العديد منهم نازح أصلاً.

- في الجنوب, يهرب حوالي ١٠٠,٠٠٠ – ١٥٠,٠٠٠ شخص إلى المنطقة العازلة. تضم هذه المجموعة حوالي ٥٠,٠٠٠ شخص متضرر من القنيطرة و ٧٥,٠٠٠ من مناطق أخرى جنوبي وشرقي درعا ، وكذلك عدد أقل من ريف دمشق.
- تحدث إعادة قسرية للاجئين السوريين من تركيا والأردن على نطاق ضيق.
- المنفذ الإنساني: يتعرض استقلال المنظمات الإنسانية العاملة في المنطقة (المناطق) العازلة للخطر، حيث ينظر إليها على أنها متواطئة مع الجماعات المسلحة والدول المعنية. ينجم عن ذلك صعوبة في وصول المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين. لا تستطيع الأمم المتحدة إلى حد كبير توفير المساعدات لأن الحكومة السورية تعتبر المنطقة العازلة تعدياً على أراضيها. تتوقف عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود.
- تزداد الهجمات والحوادث الأمنية ضد الوكالات الإغاثية والموظفين العاملين في المناطق العازلة و حولها .
- يشكل النمو السكاني داخل المنطقة العازلة ضغطاً كبيراً على المجتمع الإنساني، ويقلل بشكل مؤقت من القدرة على تلبية الاحتياجات، خاصةً في مجال خدمات توفير المياه والصرف الصحي والغذاء والمأوى.
- سبل المعيشة والأمن الغذائي: ينجم عن التنافس على موارد المعيشة النادرة في المنطقة العازلة ازدياداً في الاعتماد على المساعدات الإنسانية.
- **الحماية**: يتم استهداف و الهجوم على السكان المدنيين الذين يسعون إلى الدخول والاستقرار في المنطقة العازلة. تتم إدارة شؤون بعض المخيمات من قبل أفراد تابعين للجماعات المسلحة التي تتنافس فيما بينها. ازدياد المنافسة المتوقعة بين مدراء المخيمات للحصول على الأموال والمساعدات الإنسانية يزيد تأثر من يشعرون بعدم الأمان.
- تظهرمخاوف الحماية حين تحاول جماعات معينة تجنيد مقاتلين يعملون في صفوفها، بما في ذلك القاصرين من السكان النازحين.
- يجب ضمان الاستقرار المحلي داخل المناطق العازلة و ذلك من خلال الحماية من الهجمات الجوية و الأرضية، إضافةً إلى تقديم المساعدات لمنع فرض حصار. قرب المناطق العازلة من الحدود سيساهم بتوفير الإمدادات والحماية الجوية. غير أن السلطات المحلية، مثل المجالس المحلية، غارقة في تقديم الخدمات للعدد المتزايد من النازحين والمجتمعات المضيفة داخل المنطقة العازلة.

مخاوف ذات أولوية

- يعد توفير المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والغذاء والمأوى وإقامة المخيمات من الأولويات الكبرى لتدبر أمر التدفق الكبير للنازحين إلى المنطقة العازلة.
- يجب أن تضع المنظمات الإغاثية الإنسانية العاملة في المنطقة العازلة إطار عمل و استراتيجية واضحة لتنفيذ برامجها، بما في ذلك وضع خطوط حمراء لتجنب التواطؤ أو تقديم الدعم للأطراف العسكرية والسياسية الفاعلة المشتركة في المنطقة العازلة.
- يجب إنشاء نظام "مراقبة للحماية" مشترك بين الوكالات لوضع استراتيجية لإدخال المساعدات و تقديمها في المنطقة العازلة.

سيناريو 7

الأخذ بمقترح «تجميد النزاع في حلب»

مستوى الإحتمالية

مستوى التأثير

المناطق الجغرافية الساخنة مدينة حلب

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين غير متوفر

ملخص: في مدينة حلب, يؤدي الطريق العسكري المسدود بين قوات الحكومة السورية وجماعات المعارضة إلى ارتفاع في مستويات العنف التي تؤثر على المدنيين بشكل يومي، ويخلق الظروف الملائمة لتوسع الجماعات المتطرفة مثل الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. اقترح مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، في شهر تشرين الثاني، خطة لوقف إطلاق النار في مدينة حلب، لمنع المزيد من التصعيد. في هذا السيناريو، تنجح خطة تجميد المعارك في مدينة حلب إلى حد وقف مستدام للاعتداءات وسهولة حركة الناس و البضائع و تحسن في توفير الخدمات الأساسية نوعاً ما و زيادة ملحوظة في وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحتاجة في المدينة و المناطق المحيطة بها تماماً. على الرغم من أن أحد أهداف خطة "تجميد الصراع في حلب" هو أن تكون الخطوة الأولى نحو وقف أوسع للعنف و ذلك بتكرار التجميد في مواقع أخرى, إلا أن هذا السيناريو يركز على الآثار المحتملة للتجميد خلال ستة أشهر فقط. بالتالي، لا يتم بحث تكرار الهدنة في مواقع أخرى لأن ذلك قد يتطلب فترة أطول من بناء الثقة والمفاوضات.

افتراضات أساسية :

- يضغط مؤيدو كل من الحكومة السورية وجماعات المعارضة في المدينة على الأطراف المتنازعة لتهدئة العنف والتفاوض على التجميد، وذلك لمنع أي محاولات كبيرة من قبل قوات الحكومة السورية أو الدولة الإسلامية لأخذ المناطق الشرقية التي تسيطر عليها المعارضة، الأمر الذي من شأنه أن يسبب زيادة كبيرة في القتال و نزوح الآلاف من المدنيين.
- لا تتمكن قوات الحكومة السورية من محاصرة القسم الشرقي من حلب بشكل كامل. على عكس العديد من الهدن السابقة، تتميز المفاوضات هذه المرة بقوى متوازنة نسبياً, يستفيد فيها الطرفان من خطوط إمدادهما التي يسمح لهما بالاحتفاظ بها. (*The Daily Beast 2014/11/18*)..
- يتم التفاوض و التوقيع على و تنفيذ وقف إطلاق النار بشكل جيد. يتم الاتفاق على أساليب التنسيق والتنفيذ و صياغتها بشكل واضح مسبقاً، إلى جانب دور و مسؤوليات مختلف الأطراف المستفيدة (*Integrity 2014/04*).. يتم إيجاد كيان ثالث كطرف محايد في مدينة حلب، لتنفيذ بنود الهدنة ويكون بمثابة سلطة محايدة مؤقتة (*Foreign Policy 2014/11/14*) .
- تتم مراقبة تطبيق الهدنة على نحو جيد نسبياً، وتبقى الانتهاكات محدودة ومعزولة. تستفيد أطراف الصراع من خطة التجميد على النحو التالي:
- بالنسبة للحكومة السورية, كبدت أشهر من القتال ضد جماعات المعارضة خسائر كبيرة للقوات الحكومية. كما تعرض المدنيون في الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة السورية بشكل منتظم للقصف من قبل جماعات المعارض و تأثرت هذه الأحياء بشدة جراء تعطل الخدمات الأساسية مثل توفير الكهرباء. تسمح الهدنة، بالتوازي مع التفاوض للتمكن من إصلاح البنية التحتية، بتحسن الأوضاع الأمنية والمعيشية للسكان (*The Daily Beast 2014/11/18*).كما تسمح بإعادة تشغيل بعض المصانع في المدينة الصناعية في الشيخ نجار، مما يمثل دافعاً اجتماعياً واقتصادياً هاماً للحكومة لاستئناف النشاط الاقتصادي. على الرغم من التجارب السابقة لقوات الحكومة السورية في استخدام وقف إطلاق النار كتخطيط عسكري لاستعادة السيطرة على المناطق المحاصرة، فإنها هذه المرة, مع الميليشيات الموالية للحكومة, لا تحاول استعادة السيطرة على حلب الشرقية وفق مقترح التجميد.
- بالنسبة للمعارضة, يأتي التراجع في حدّة العنف في الوقت الذي يتنامى فيه خطر التطويق الكامل من قبل قوات الحكومة السورية، ويسمح ذلك لقوى المعارضة بإعادة تركيز جهودها على المعركة ضد الدولة الإسلامية في ريف حلب الشمالي. كذلك تتعرض جماعات المعارضة في المدينة إلى ضغط من السكان المدنيين لاحترام بنود وقف إطلاق النار وضمان وقف للعنف اليومي.
- تتضمن اتفاقية التجميد بنوداً لوصول المساعدات الإنسانية إلى كل من حلب الشرقية و الغربية، و تحدد إطاراً و جدولاً زمنياً للمساعدات في الأشهر الأولى. تظهر الجهات المانحة دعماً ملحوظاً لهذه العمليات و يتم تخطيط وتنفيذ هذه المساعدات بالتنسيق مع الجماعات و الهيئات الإغاثية المحلية.

التأثير المتوقع:

- **الصراع**: يتم تجميد القتال في مدينة حلب. لا تزال تسجل حوادث متفرقة ولكن تنفيذ ومراقبة الهدنة يسمح بوقف مستدام لتصعيد العنف. ينسحب كلا الطرفين إلى مواقع لا تعد قواتهم فيها تهدد خطوط الإمداد الرئيسية للطرف الآخر (*ICG 2014/09/09*)..
- يعيد الموقعون على الهدنة تركيز اهتمامهم ومواردهم العسكرية على جبهات أخرى، مغيرين بذلك ديناميكيات الصراع في مناطق أخرى. تتعرض المناطق التي لا يتوقف فيها إطلاق النار إلى ازدياد الاشتباكات و الاحتياجات (إدلب، ريف حلب الشمالي، شمال حماة، القنيطرة، ريف دمشق الجنوبي ، درعا، وحمص) (*Daily Star 2014/11/13*)..
- لا يوجد جهود كبيرة للسلام الشامل بالتوازي مع مبادرة حلب، لكن الانخفاض الكبير في مستويات العنف وتحسن المساعدات الإنسانية في مدينة حلب يشجع على خوض محادثات لهدنة مماثلة في جبهات قتال رئيسية أخرى، منها ريف دمشق (الغوطة) و مناطق درعا و حمص) الوعر).
- **المنفذ الإنساني**: يسمح تجميد الصراع بزيادة محلية في تقديم المساعدات وتسهيل حركة المدنيين ومنظمات الإغاثة, وذلك بعد أشهر من تلقي النزر القليل من المساعدات الإنسانية بسبب القيود ا المفروضة على وصولها(*OCHA 2014/28/08*) . لا يتم منع وصول المساعدات من قبل قوات الأمن والجماعات المسلحة، وتجري مراقبة تسليم المساعدات كجزء من تنفيذ الهدنة. مع ذلك، يستمر فرض العوائق البيروقراطية على المساعدات المتجهة إلى مناطق وقف إطلاق النار، وتحديداً المساعدات عبر الحدود.

- **النزوح** : يمنع وقف الاعتداءات حدوث نزوح جديد واسع النطاق من المدينة. تسجل على نحو محدود بعض حالات العودة إلى حلب من قبل نازحين و لاجئين. غير أن الشك في استمرار وقف إطلاق النار و التأمين الضعيف للخدمات الأساسية يحدان من العودة واسعة النطاق.

- **الخدمات الأساسية**: تم تدمير جزء كبير من البنية التحتية في حلب خلال سنوات القتال و تستمر معاناة السكان من انقطاع التيار الكهربائي المتكرر (*2014/11/18 Daily Beast*) . برغم إتاحة المفاوضات لفرصة الوصول إلى محطات ضخ المياه المتضررة في المدينة لإجراء الإصلاحات اللازمة لها، من المتوقع أن يبقى توفير المياه غير كافياً على المدى المتوسط. نتيجةً لذلك، يبقى حوالي **700,000** شخص في مدينة حلب الغربية وآلاف آخرون في حلب الشرقية بحاجة إلى مساعدة عاجلة لسد الحد الأدنى من احتياجاتهم اليومية من المياه. الفئة الأكثر تضرراً هم النازحون الذين يعيشون في ملاجئ مكتظة على أطراف المدينة وكذلك المجتمعات المضيفة التي تفتقر إلى الموارد المالية لشراء مياه الشرب. عموماً، يعتبر الوضع صعباً تحديداً في مناطق سيطرة المعارضة في حلب الشرقية، التي يتم تزويدها بالغذاء والمواد غير الغذائية والوقود عبر طريق إمداد شديد التضرر (*2014/11/08 IPS* , *2014/11/20 Al Monitor*).

- **الأمن الغذائي وسبل المعيشة**: الدمار الهائل في البنية التحتية والممتلكات الصناعية يشير إلى أن اقتصاد حلب لن يتعافى بشكل ملحوظ في المدى المتوسط. مع ذلك، فإن سهولة تنقل الناس والبضائع يحرّك التجارة ويحسّن فرص المعيشة إلى حد ما (*Al Monitor 2014/11/20*)..

- **الحماية**: يلاحظ انخفاض ملحوظ في الهجمات العشوائية ضد المدنيين. لكن على الرغم من التحسن العام للوضع الأمني ما تزال آليات القانون والنظام غير كافية و تستمر الجريمة في التسبب بخلق مخاوف "حماية" خطيرة. من المتوقع ازدياد عدد الأشخاص الذين يتم اعتقالهم للاشتباه في انتمائهم إلى جماعات مسلحة. الشبان الذين انضموا إلى جماعات مسلحة (لقناعات شخصية أو للحصول على دخل) هم الأكثر تضرراً (*Al Monitor 2014/11/20*).

التدخل الإنساني ذو الأولوية

- يمكن لتقييم سريع للمدينة أن يحدد الأولويات في المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثاً. من الألويات إصلاح البنية التحتية الأساسية وأوضاع المأوى واستعادة الوصول إلى الخدمات والسلع الأساسية في كل من مناطق سيطرة الحكومة و المعارضة. ربما يظل توفير الكهرباء والمياه والوقود غير كاف على المدى المتوسط، هناك حاجة للتدخل الإنساني لسد الاحتياجات.

- يجب أن تكون المنظمات الإنسانية على استعداد لتقديم مساعدة في المأوى لمعالجة مسألة النزوح ضيق النطاق داخل المدينة و حالات عودة النازحين واللاجئين المحدودة على المدى المتوسط.

- تبقى الدعوة لتوسيع حيز العمل الإنساني و لتخفيف الحكومة السورية من قيودها البيروقراطية على إيصال المساعدة أمراً ضرورياً في مدينة حلب.

سيناريو 8

عودة جماعية للاجئين من لبنان إلى سوريا

المناطق الجغرافية الساخنة: محافظات دمشق وحماة وحمص وريف دمشق.

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين: 200,000-300,000 شخص

ملخص: رغم أن لبنان كان متكيفاً مع آثار النزاع السوري، إلا أن الأزمة تؤثرعلى أكثر المناطق فقراً في البلاد – وادي البقاع وشمال لبنان– حيث تقيم الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين البالغ عددهم ١,٥ مليون لاجئ. يدفع نقص الموارد في هذه المناطق حوالي 200,000-300,000 لاجئ سوري إلى العودة إلى مناطقهم الأصلية حيث تسيطر الحكومة السورية. يواجه العائدون عدداً من المخاطر الجسدية في التنقل عبر المناطق الحدودية الملوثة بشكل كبير ببقايا المتفجرات، عدا عن خطر الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب من قبل سلطات الحكومة السورية والجماعات المسلحة. يواجه العائدون أيضاً ندرة في المسكن ويحتاجون المساعدة لاستعادة ممتلكاتهم. يركز هذا السيناريو على الأثر الإنساني في سوريا، أكثر منه على الوضع في لبنان.

افتراضات أساسية

- على الرغم من مرونة لبنان المدهشة في مواجهة آثار الأزمة السورية، فإن صراعاً كبيراً أو حدثاً اقتصادياً يوقد شرارة أزمة وطنية ، تسبب ضغطاً كبيراً على اللاجئين السوريين.
- تقرر نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين (200,000- 300,000 شخص)، القادمون من مناطق مستقرة عموماً في سوريا، العودة و ذلك بسبب التعب من سنوات المنفى الطويلة وعدم وجود موارد تساعدهم على البقاء لفترة أطول. يدخل اللاجئون العائدون إلى سوريا عن طريق نقاط العبور الرسمية وغير الرسمية. يعود اللاجئون بشكل رئيسي إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، و هي المناطق الحضرية من دمشق وحماة وحمص وضواحي كل منها (*OCHA 2014/11/30*) . من لا يستطيع العودة إلى منطقته الأصلية، لا سيما إدلب و حلب، يلجأ إلى أقاربه وأصدقائه اللاجئين في محافظتي اللاذقية و طرطوس.
- العديد من العائدين هم من الفئات شديدة الضعف وسيكونون بحاجة إلى المساعدة الفورية ومتوسطة الأجل من أجل التأقلم مع العودة إلى سوريا.
- تشتبه سلطات الحكومة السورية بلاجئين العائدين وانتماءاتهم المحتملة لجماعات المعارضة في الخارج، غير أن التدفق الجماعي يزيد من صعوبة التدقيق و استهداف الأشخاص. يتم التدقيق من قبل قوات الحكومة السورية بشكل أساسي عند معبر المصنع وفي المناطق التي يستقرون فيها. أما العائدون من معابر غير رسمية فيتم تفتيشهم على الحواجز المختلفة. يتم في هذه النقاط اعتقال و احتجاز عدة آلاف من الأشخاص، الرجال والفتيان المراهقين بشكل رئيسي، بشكل تعسفي.
- تبقى جهود إعادة الإعمار في المناطق الأصلية للعائدين محدودة للغاية.
- تخصص الجهات المانحة بعض الأموال الإضافية الطارئة لمساعدة العائدين على المدى القصير.

الأثر المتوقع

- **المنفذ الإنساني** : يكون وصول الوكالات الدولية، التي مقرها دمشق، إلى العائدين محدود للغاية، ولكنها تبقى القناة الرئيسية للتمويل، بالاشتراك مع الهلال الأحمر العربي السوري ومنظمات محلية أخرى. لا تصل برامج المساعدات عبر الحدود، في أغلبها، إلى العائدين المتركزين في معاقل الحكومة السورية.
- **المأوى**: المناطق الرئيسية للعودة مكتظة أصلاً بالنازحين وقد تجاوزت قدرتها الاستيعابية. يتم تحويل مدارس إضافية وغيرها من المرافق العامة إلى ملاجئ جماعية لمواجهة تدفق اللاجئين العائدين؛ يصبح السكن الخاص أكثر ازدحاماً لوجود عائلات متعددة تتقاسم غرفاً واحدة؛ وتقام مخيمات على أطراف المدن الكبرى.
- **الحماية** : تظهر مخاوف متعلقة بالحماية من اعتقال واحتجاز العائدين و الاشتباه بالتعذيب وسوء المعاملة في المعتقل. لا تتوفر المعلومات أو الصلات لأسر العائدين، كما تزداد الأسر التي تعيلها نساء لأن معظم المعتقلين هم من الرجال.
- يتعرض العائدون للاستغلال وسوء المعاملة من قبل أصحاب السلطة الذين يطالبونهم بالرشاوى عند الحواجز و للحصول على المأوى والخدمات الأساسية الأخرى.
- المعابر الحدودية غير الرسمية ملوثة بمخلفات المتفجرات، مما يعرض العائدين الذين يستخدمون هذه الطرق للإصابات الخطيرة والوفاة.
- **الأمن الغذائي وسبل المعيشة**: يمتلك العائدون القليل من الموارد أو لا تتوفر لديهم على الإطلاق ويعتمدون بشكل كبير على المساعدات الإنسانية. يمكن لبرنامج الغذاء العالمي أن يغطي الاحتياجات الغذائية الأساسية للعائدين لبضعة أشهر، ولكن تخفيضات الميزانية الوشيكة تزيد في انعدام الأمن الغذائي.
- يحد الانهيار الاقتصادي من توفر فرص العمل في اقتصاد الحرب. يؤدي عدم وجود فرص المعيشة إلى ازدياد معدلات الجريمة والفساد.
- تزداد الضغوط على خدمات الصحة و المياه والكهرباء و التعليم مسببةً المزيد من الازدحام ونقص الموارد.
- **التعليم**: تكتظ المدارس بسبب التحاق الأطفال العائدين بها، عدا عن تحويل بعضها إلى ملاجئ جماعية. يستمر تدهور التعليم.

التدخل الإنساني ذو الأولوية

- من الضروري مراقبة قضايا الحماية ومناصرتها لضمان احترام الحقوق الأساسية للعائدين، بما في ذلك حرية التنقل و قدرتهم على استعادة الأراضي والممتلكات

الخاصة بهم و الحصول على الخدمات الأساسية.

- من الضروري الحصول عل التمويل لإنشاء ملاجئ جماعية و مخيمات ولأعمال إعادة البناء, و ذلك لإنشاء مأوى أكثر أماناً للعائدين، لا سيما في المناطق الحضرية المتضررة بشكل كبير في دمشق و ريف دمشق وحمص.
- من الضروري الحصول على الدعم الفوري لخدمات الصحة العامة والتعليم و المياه والصرف الصحي لضمان إمكانية إدارة الخدمات العامة مع زيادة العبء و الاحتياجات الخاصة بالعائدين.

سيناريو 9

تصعيد كبير للتوترات السياسية و الاجتماعية في تركيا

المناطق الجغرافية الساخنة محافظات كلس و غازي عنتاب و هاتاي و أورفة.

تقديرات العدد الإضافي من المحتاجين 150,000 شخص

ملخص: ترتبط تركيا ارتباطاً وثيقاً بالأزمة الإقليمية، فهي تقدم طريق عبور للمقاتلين الأجانب والأسلحة والإمدادات المتجهة إلى سوريا والعراق، وهي ثاني أكبر مستضيف للاجئين السوريين. كما تجد نفسها في مقدمة الجهود العسكرية الغربية الرامية لمكافحة الدولة الإسلامية. تهتم تركيا, كلاعب إقليمي, في توظيف جيشها القوي ،البالغ عدد جنوده 500,000 عسكري، لتجنب الانجرار إلى الحرب الناشبة على حدودها الجنوبية و في الحفاظ على عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني **PKK**. اضطرت الحكومة التركية لإعادة تقييم سياساتها تجاه الأكراد مع تنامي اكتساب الجماعات الكردية في سوريا لاستقلالها. سهلت الحكومة التركية, في شهر تشرين الأول, دخول الأسلحة والمقاتلين إلى المدينة الكردية السورية المحاصرة عين العرب / كوباني. أدى تصاعد أعمال الدولة الإسلامية غربي سوريا (في اعزاز و عفرين في محافظة حلب) إلى ازدياد كبير في أعداد اللاجئين الجدد إلى تركيا. يتبع ذلك تنام في التوتر الاجتماعي الداخلي و ازدياد الضغط على الحكومة التركية للاشتراك في تدخل يقوده الغرب ضد الدولة الإسلامية التي تهدد استقرار تركيا.

افتراضات أساسية

- يتأثر استقرار تركيا نتيجة نشاط الدولة الإسلامية بشكل غير مباشر, كون أعمال تنظيم الدولة الإسلامية يتم في سوريا وعلى طول الحدود، أو بشكل مباشر, في حال تحالفت الحكومة التركية مع التحالف الدولي لضرب الدولة الإسلامية.
- تحصل حركة نزوح للأكراد السوريين إلى تركيا وتستجيب الحكومة التركية بوضع قيود دخول على كل من يحاول العبور إلى البلاد.
- يقف التماسك الاجتماعي كعامل كبير و حاسم وراء الاضطرابات في تركيا, كما تتفاقم المشاكل نتيجة التدفق الكبير للاجئين. الهجمات على المجتمعات الكردية في سوريا ،كالتي شهدتها عين العرب /كوباني، زادت من التوتر الداخلي و أشعلت الاحتجاجات الكردية في تركيا.
- يستمر العدد المتزايد للاجئين السوريين بالضغط على المجتمعات التركية المضيفة و يشكل ضغطاً على أسواق العمل والإيجار. قد شوهدت بالفعل اشتباكات عنيفة على مستوى بسيط في شرق تركيا. و الاستقطاب السياسي بين السوريين والأتراك واضح, خاصةً مع الانتخابات البرلمانية المقررة بين نيسان و حزيران من عام 2015.
- يلجأ الأكراد السوريون إلى تركيا و تستجيب السلطات التركية بتقييد الدخول.
- قد تشهد تركيا هجمات للدولة الإسلامية داخل أراضيها في حال انضمت الأولى للتحالف الدولي ضد التنظيم.
- يبدأ حزب العمال الكردستاني **PKK** عملياته العسكرية على نطاق ضيق في تركيا.

الأثر المتوقع

- **النزوح** : يدخل حوالي ١٠٠,٠٠٠ لاجئ إلى تركيا، و بشكل رئيسي إلى محافظة كلس عبر معبر باب الهوى، و حوالي ٤٠٠,٠٠٠ شخص ينزحون و يبقون عالقين على طول الحدود السورية التركية. تنفذ الأماكن بسرعة في المخيم الرئيسي في كيليس. يتم الضغط على آفاد **AFAD** , الوكالة التركية للاستجابة للطوارئ, لفتح مخيمات جديدة في محافظتي هاتاي وغازي عنتاب والمناطق المحيطة بهما، من أجل استيعاب النازحين الجدد.
- تنتقل نسبة كبيرة من اللاجئين من المخيمات والمناطق الحدودية إلى مدن أكبر في تركيا. وعلى غرار التدفق الذي حصل من عين العرب/ كوباني، فإن التنقل الكبير للاجئين يمثل تحدياً للحكومة التركية من حيث التسجيل وتتبع تحركات السكان، وكذلك لخدمة تسليم المساعدات الإنسانية من قبل الحكومة التركية و المنظمات الإنسانية. يؤثر هذا بشكل خاص على اللاجئين غير المسجلين، مما يعيق وصولهم إلى خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم.
- **المياه والصرف الصحي و العناية بالصحة والمأوى**: تغرق الحكومة التركية، كونها المستجيب الرئيسي للأزمة السورية، في محاولة تقديم المساعدات الإنسانية المناسبة لهذا العدد غير المسبوق من اللاجئين، مما يؤثر سلباً على كمية ونوعية الخدمات المقدمة، لا سيما في المخيمات التي يتم إنشاؤها بسرعة و على المساعدات في مجال المياه والصرف الصحي و العناية بالصحة .
- تؤدي الطبيعة المؤقتة للمساكن المتاحة وعدم وجود ممتلكات لدى اللاجئين إلى تفاقم الاحتياجات بالمأوى والمواد غير الغذائية للاجئين القادمين حديثاً.
- **الحماية**: يتنامى التوتر والتعصب تجاه السوريين حيث يتم الربط بين اللاجئين و التطرف و/ أو استنزاف الموارد. يزيد رهاب الأجانب من فرص حدوث العنف والتحرش ضد اللاجئين السوريين. تثير الحوادث الفردية العداء المجتمعي، مما يؤدي إلى مزيد من التدهور في العلاقة بين المجتمعين. يضاف إلى ذلك أن المجتمعات المضيفة، ولا سيما الريفية منها، تستنفد مواردها بسرعة وتجد نفسها غير قادرة على دعم اللاجئين السوريين. معدل الفقر في منطقة جنوب شرق الأناضول (بما في ذلك المحافظات الرئيسية المستضيفة للاجئين مثل كيليس و غازي عنتاب و أورفة، الخ) هي واحدة من أعلى المعدلات في البلاد حيث يعيش حوالي 22% من السكان تحت خط الفقر.
- تؤدي التوترات الاجتماعية الحاصلة بين المجتمعات التركية المضيفة واللاجئين السوريين إلى عودة قسرية للاجئين (وخاصة أولئك الذين يقيمون خارج المخيمات) إلى سوريا لكن على نطاق ضيق.
- من الصعب الحصول على التعليم بشكل خاص بالنظر إلى قدرة النظام التعليمي التركي على استيعاب الطلاب على جميع المستويات، بما في ذلك المستوى الجامعي.
- **الأمن الغذائي وسبل المعيشة**: انتهاء الموارد و الممتلكات وازدياد أسعار السلع الأساسية وارتفاع الإيجارات يساهم في خلق آليات تكيف سلبية لدى اللاجئين السوريين، منها عمالة الأطفال والدعارة, مما يجعل موقف اللاجئين ضعيفاً اتجاه أشكال الاستغلال الأخرى.

المنفذ الإنساني

- يستغرق نقل العمليات الإنسانية للوكالات الإغاثية من شمال سوريا إلى تركيا وقتاً كبيراً، مما يبطئ سرعة الاستجابة لموجةاللاجئين الجديدة. على الرغم من تحسن درجة التأهب إثر تدفق لاجئي عين العرب / كوباني، إلا أن القدرة على الاستجابة ما تزال غير مناسبة.
- يواصل المجتمع الإنساني الاستجابة للنازحين بسبب النزاع و المحتاجين إلى الرعاية الفورية، لكن هناك حاجة لوضع برامج على المدى الطويل. كما تحتاج الحكومة التركية إلى الدعم من أجل تخطيط وتنفيذ سياسات دمج طويلة الأمد للسوريين اللاجئين. من المتوقع أن تكون البيئة العملية غير مستقرة حيث أن الحكومة التركية تكافح لاحتواء التدفق. قد تواجه المنظمات الدولية والتركية غير الحكومية قيوداً على عملها داخل تركيا، بسبب التخوف من انجذاب السوريين إلى تركيا، كونها توفر الخدمات والمساعدات أكثر مما هو متاح داخل سوريا.

مخاوف ذات أولوية

- يشكل الحصول على الرعاية الصحية وتوفير المساعدة الكافية للنازحين الجدد في مجال المياه والصرف الصحي و العناية بالصحة أحد مصادر القلق الرئيسية، لا سيما في المخيمات المؤقتة المنشأة حديثاً و المزدحمة وبالنسبة لأولئك الذين يقيمون في مبان غير مكتملة وغير مناسبة.
- حيث تنضب الموارد الشخصية وتزداد المنافسة على فرص العمل، فإن اللاجئين يحتاجون المساعدة النقدية فيما يخص المأوى والمواد غير الغذائية، بالإضافة إلى الغذاء. كما يحتاج اللاجئون إلى المناطق الحضرية والمجتمعات المضيفة المساعدة لتأمين ودفع الآجارات.
- وجود فرص العمل لكل من اللاجئين السوريين و أبناء المجتمعات المضيفة هو أحد مفاتيح تخفيف التوترات والاضطرابات الاجتماعية و كذلك منع آليات التأقلم السلبية.

مقارنة بين سيناريوهات أيار و كانون الأول من عام 2014

أوجزت SNAP, في شباط و أيلول من عام 2013 وأيار من عام 2014, احتمالية وتأثير عدة سيناريوهات. أدت العوامل الاقتصادية والسياسية, على مدى الأشهر السبعة الماضية، إلى حدوث تغيير في الوضع الميداني. نتيجةً لذلك أصبحت بعض السيناريوهات التي وضعت في عام 2013 أكثر (أو أقل) احتمالاً. يبيّن هذا القسم سبب ذلك.

مقارنة الاحتمالية عبر الزمن

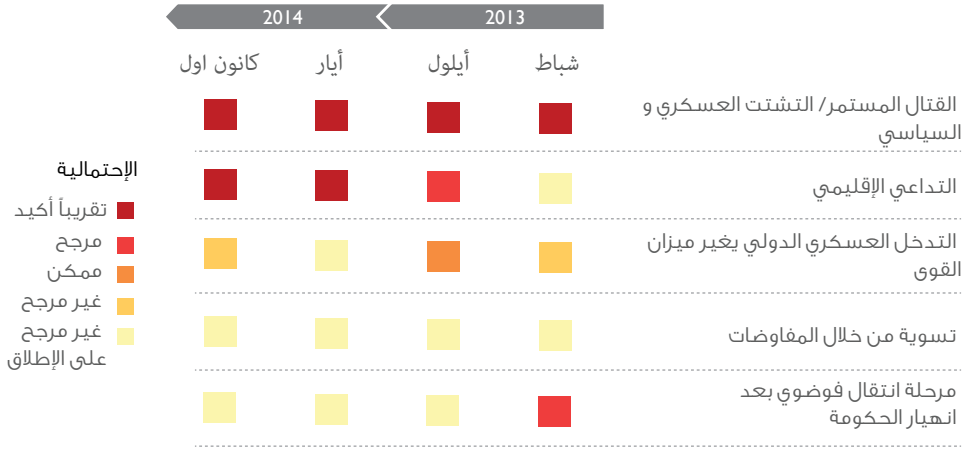

- **استمرار القتال والانقسام السياسي والعسكري**: على الرغم من التدخل العسكري الدولي ضد الدولة الإسلامية، استمر الجمود العسكري بين أطراف النزاع في سوريا. ورغم حصول مكاسب دورية في مناطق معينة، مثل حلب، والدعم الضمني لهجمات الحكومة السورية ضد الدولة الإسلامية، فقد تغير التوازن العام قليلاً بسبب الدعم المستمر من الجهات الإقليمية, بشكل رئيسي. من المحتمل استمرار هذا التوازن في حال لم تعمل أي قوة خارجية بشكل حاسم لصالح أو ضد طرف من الأطراف.
- **تدهور إقليمي**: تدهور الوضع الأمني في العراق بشكل كبير منذ شهر حزيران، مما يدل على الروابط القوية في ديناميكيات النزاع في كل من سوريا والعراق. يستمر جر لبنان إلى الصراع السوري، تحديداً بعد التفجر الكبير للأوضاع في عرسال في شهر آب. الأكثر مدعاة للقلق, أن تركيا تبدو أكثر عرضة لعدم الاستقرار، لا سيما مع استهداف الدولة الإسلامية للبلدات والمعابر الحدودية، والذي من الممكن أن يفجر توترات داخلية أخرى مع الأقلية الكردية الكبيرة في تركيا.
- **اتفاق تسوية**: يظل احتمال التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة عن طريق التفاوض أمراً مستبعداً للغاية بسبب ازدياد تشتت الجماعات المعارضة للحكومة السورية والدعم المستمر للأطراف المتصارعة. تزداد احتمالية حدوث هذا السيناريو إذا سحبت الجهات الدولية و/ أو الإقليمية دعمها الكبير لكلي الطرفين. تبقى آفاق الهدن المحلية, في مناطق محدودة جغرافياً, هي الاحتمال الوحيد لبدء المفاوضات، غير أن المحادثات التي تؤدي إلى اتفاق حقيقي ستؤثر فقط على جزء صغير من السوريين في أحسن الأحوال.

احتمال كبير

- **التدخل العسكري الدولي يغير من ميزان القوى**: أدى توسع الدولة الإسلامية عبر العراق وسوريا في الأشهر الستة الماضية إلى التدخل العسكري الدولي والإقليمي، رغم أن هذه الجهود ما تزال تحاول تغيير ميزان القوى بين الجماعات المسلحة الرئيسية حتى الآن. قادت المعركة الشرسة في عين العرب/ كوباني, و كذلك تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة نتيجةً لذلك إلى تركيا, الحكومة التركية على الدفع بقوة باتجاه إنشاء منطقة عازلة داخل سوريا، و التي تتطلب تدخلاً عسكرياً واسع النطاق و تزيد من إمكانية تصعيد أكبر للصراع المباشر بين قوات الحكومة السورية و من سيقومون بفرض المنطقة العازلة.

- **المنهجية** – للمزيد من المعلومات حول بناء السيناريو، يرجى الاطلاع على "الملخص الفني لبناء السيناريو" الذي أعدّته **ACAPS** و الذي يمكن العثور عليه هنا .
- **إخلاء المسؤولية** – المعلومات المقدمة هنا مبدئية حيث لم نتمكن من التحقق بشكل مستقل من التقارير الميدانية. رغم تغطية هذا التقرير لموضوع غاية في الديناميكية، قد تقل صلاحية المعلومات مع الوقت.
- تود **SNAP** "مشروع تقييم الاحتياجات في سوريا" التوجه بالشكر إلى جميع المنظمات التي ساهمت في هذا التقرير وترحب بجميع المعلومات التي يمكن أن تضيف إلى هذا التقرير. للمزيد من المعلومات أو للتعليقات أو الأسئلة، يرجى مراسلة **SNAP*ACAPS.org**..

acaps
MapAction